الصحيفة
ASSAHIFA.COM

مـارس 2024

الإيداع القانوني :
2023PE0011 /17/022
ردمـد : 2820 - 7599
مدير النشر : حمزة المتيوي
العدد 13 • الثمـن **10 دراهم**

«فاغنر» بحديقة المغرب الخلفيّة
كيف وظفت الجزائر الدروع الإعلامية للتنظيم الروسي في إفريقيا من مؤثرين وقنوات تلفزية لضرب مصالح المملكة في القارة 16

#assahifa
www.assahifa.com

الطبيعة الهندسية للفكرة وتكلفتها التقديرية وإمكانيات تنفيذها **قبل مونديال 2030.. معطيات حصرية تنشرها «الصحيفة»**

مشروع القرن بين مملكتين

تفاصيل دراسة تنشر لأول مرة عن مشروع نفق تحت البحر يربط المغرب بإسبانيا

افتتاحية

>> نُخبة «طريق زعير»!

خـالد البرحلـي

في مقر أنيق وفسيح مثل قصور قرطبة زمن الأندلس، يجتمع في العاصمة المغربية الرباط ثلاثون شخصية «مثقفة» ممن يحملون الجنسية المغربية ومثلهم في العدد من الأجانب الأكاديميين والمثقفين وحاملي المعرفة ليشكلوا أعضاء أكاديمية المملكة المغربية الكائنة بشارع «محمد السادس» الراقي بطريق زعير في عاصمة المملكة.

هذه النخبة التي تكلف تعويضاتها السنوية خزينة الدولة ما يزيد عن 250 مليون سنتيم، تجتمع بشكل دوري في أنشطة فكرية وثقافية وأكاديمية تخص النقاش العام والانشغالات الفكرية التي تجيب عن الأسئلة الحضارية القلقة التي أنتجتها المتغيرات المتسارعة، والمساهمة في تحقيق التقدم الفكري والعلمي والثقافي للمملكة في ضوء المرجعيات الدستورية والتوجهات العامة للدولة، وكذا التعريف بمقوّمات الهوية الوطنية بكل مكوناتها وروافدها، ونشر القيم والمبادئ الكونية المرسّخَة للحوار بين الثقافات والحضارات.

كلام جميل.. كلام مَعقول. لكن هل يكفي أن يجتمع نخبة من المثقفين ويتناقشوا فيما بينهم داخل فضاء راقٍ مليء برائحة التاريخ لتبادل الأفكار وقراءة العروض وطرح النظريات والفرضيات في قاعات شبه مغلقة للتحدث عن إشكاليات مجتمعية وثقافية لتحقيق تقدم فكري والإجابة عن الأسئلة الحضارية والتعريف بمقومات الهوية الوطنية ونشر قيمها؟

+ ⋯ ·

هل يستقيم أن يجتمع مفكرو المملكة ومثقفوها ممن أوكلت لهم مهمة المساهمة في تطوير وتعزيز البحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية والثقافية والفنون وإنتاج فكر غني بالقيم التي يمكن من خلالها إغناء المجتمع المغربي وتصريف هويته وحضارته للعالم والتعريف بها داخل قاعات منفصلة يتحدث فيها المثقف مع المثقف ويجيب المثقف زميله المثقف ويخاطب الأكاديمي رفيقه الأكاديمي الجالس بقربه في عالمهم الخاص

هل يستقيم أن يجتمع مفكرو المملكة ومثقفوها ممن أوكلت لهم مهمة المساهمة في تطوير وتعزيز البحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية والثقافية والفنون وإنتاج فكر غني بالقيم التي يمكن من خلالها إغناء المجتمع المغربي وتصريف هويته وحضارته للعالم والتعريف بها داخل قاعات منفصلة يتحدث فيها المثقف مع المثقف ويجيب المثقف زميله المثقف ويخاطب الأكاديمي رفيقه الأكاديمي الجالس بقربه في عالمهم الخاص دون أن يخرج النقاش وخلاصته التي تطبعها الأكاديمية في مئات الكتب «الأنيقة» بملايين الدراهم إلى عموم المغاربة لإغناء وعيهم الثقافي والحضاري بما ينتجه مثقفو المملكة؟

الحقيقة المتعبة في النقاش هي أن سياسة أكاديمية المملكة الحالية ليست هي روح وفلسفة وأسس وأدبيات الفكرة التي على أساسها أنشأ الملك الراحل الحسن الثاني بتاريخ 8 أكتوبر 1977 أكاديمية المملكة المغربية، حيث كان الهدف هو الإسهام في الأعمال الرامية إلى التعريف بالموروث الفكري والثقافي والفني للحضارة المغربية والحضارات الإنسانية بمختلف تجلياتها، وذلك في إطار برامج ومشاريع خاصة أو مشتركة مع الهيئات والمؤسسات الوطنية أو الأجنبية أو الدولية التي تسعى إلى تحقيق أهداف مماثلة، وتنظيم ملتقيات وتظاهرات ومناظرات علمية وفكرية – وطنية وعالمية – بصفة دورية، من أجل تسليط الضوء على قضايا المجتمع المعاصر، والإسهام في تحليل أبعادها واستشراف آفاقها، في ظل التحولات التي تعرفها الحضارة المعاصرة، والإسهام في نشر الأعمال العلمية المتميزة – باسم الأكاديمية – وتشجيع العلماء والمفكرين والباحثين على إنتاج المعرفة وتداولها بكل السبل المتاحة. وأغلب هذه الأسس بقيت بعيدة عن البرامج السنوية للأكاديمية التي ظلت نخبوية يعيش أعضاؤها في محرابهم بطريق زعير.

الواقع اليوم يفرض على الأكاديمية أن تنفتح على المواطن وعلى الإعلام وعلى النقاش العمومي دون بقاء أعضائها عالقين في عالمهم الخاص، حيث يصل أغلبهم في سياراتهم الفارهة بسائق خاص، لأنشطة الأكاديمية، يتبادلون الرؤى فيما بينهم، يتلون ما تيسر من أفكار صنعت داخل رؤوسهم، ويستمتعون بنقاش فكري فيما بينهم، ثم يغادرون القاعة نحو البهو لشرب كؤوس شاي مغربي مستمتعين بخضرة المكان وحلوى «كعب غزال» ثم يغادرون مقر الأكاديمية حاملين أفكارهم ونظرياتهم الخاصة و«المثاليات» التي يجب أن تحكم العالم دون أن يستفيد المواطن المغربي من أي «ثراء» أنتجه أعضاء الأكاديمية ونخبة البلد؟

بعيدا عن ضجيج المجتمع والطبقات الكادحة ماديا وفكريا، يظل 30 عضوا مغربيا يمثلون أكاديمية المملكة المغربية، ومثلهم أجانب، غارقين طوال السنة في وهمهم الخاص معتقدين أنهم يصنعون شيئا في ذاك المقر الفاخر بطريق زعير، حيث النخبة المخملية تعيش وتحرس بنيتها التقليدية، تاركة وعيا ممزقا يعيشه المواطن الغربي يوميا دون الاستثمار في تغذيته من طرف النخبة التي تحاضر في ما لا يصل إلى العامة.

الذكاء والمعرفة لا تهدد. الجهل هو ما يهدد مستقبل المغرب، ومن أجل تقليص الجهل بالوعي أُسِسَت أكاديمية المملكة المغربية كمشروع للاستثمار في المعرفة من خلال صناعة الأفكار وفتح النقاش الحضاري للنخبة المثقفة لمساعدة المجتمع على تطوير وعيه الجماعي، ولن يكون ذلك متاحا إلا بالخروج من النخبوية إلى التواصل مع المجتمع من خلال مقالات فكرية في الإعلام والوسائط، والمساهمة في إنتاج المعرفة والإبداع الفكري والفني بمحاضرات ولقاءات في القنوات والإذاعات الخاصة والعمومية في المجالات التي تهم المجتمع والقضايا المصيرية للدولة، غير ذلك، ستبقى أكاديمية المملكة مثل محراب لصناعة الفكر الذي يُنتج في طريق زعير ويبقى حبيس ذاك الفضاء الفسيح عاكسا أزمة المثقف واستقالته الطوعية عن إدراك القضايا الحقيقية لمجتمعه.

- **المديـر العـام**
  خالد البرحلي
- **الشريك المؤسس**
  محمد حكمون
- **مدير النشر**
  حمزة المتيوي
- **مديرة التسويق والعلاقات العامة**
  أمال المتوكل
- **إدارة التحرير**
  محمد سعيد أرباط
  خولة أبيعفري
  أمال الصبهاني
- **متعاونون**
  عمر الشرايبي
  المهدي هنان
  عبد الغفور ضرار
- **للإعلان في الصحيفة**
  Ads@assahifa.com
  +212 (0) 6 61 45 39 86
- **للتواصل مع الإدارة**
  contact@assahifa.com
- **المقر الرئيسي للمجموعة**
  شارع النخيل، حي الرياض، الرباط
- **الطبع: ماروك سوار**
- **توزيع: سوشبريس**

ANCFCC

نظير الرسم العقاري

الرسم العقاري

يؤمن ملكيتكم العقارية وهو نهائي وغير قابل للطعن

www.ancfcc.gov.ma

الربـط القاري بين المغـــرب وإسبـــانيا..

12 سؤالا لمعرفة مصير مشروع القرن

الطبيعة الهندسية للفكرة وتكلفتها التقديرية وإمكانيات تنفيذها قبل مونديال 2030.. معطيات حصرية تنشرها «الصحيفة»

الصحيفة – خولة اجعيفري

منذ منتصف سنة 1979، تاريخ لقاء الملكين الحسن الثاني وخوان كارلوس الأول، ومشروع الربط القاري بين المغرب وإسبانيا، الذي سيُراد له أن يكون عمليا الطريق البري الوحيد بين قارتي أوروبا وإفريقيا، يتحول إلى موضوع الساعة تارة، ويتوارى إلى غياهب النسيان تارة أخرى. وطيلة 45 سنة ظلَّ الأمر يبدو وكـأنه طيف قادم من المستقبل، يعد بأن تتحقق هذه الفكرة يوما ما، لكن لا أحد يعرف متى.

■ المسافة المفترض بالقطار بين مدينة مراكش المغربية وبعض المدن الإسبانية عند انجاز مشروع النفق القاري

رحل الملك الحسن الثاني إلى دار البقاء بعد ذلك بـ 20 عاما، وتنازل الملك خوان كارلوس عن العرش قبل نحو 10 سنوات، وفي عهد الملكين الحاليين محمد السادس وفيليبي السادس، أصبح الكثيرون مقتنعين بأن البلدين لم يكونا قريبين من تنزيل هذا المشروع على أرض الواقع مثلما هو عليه الحال الآن، خصوصا وأنهما يستعدان، رفقة البرتغال، لاحتضان كأس العالم 2030، الذي أُريد لها أن توحد بين قارتين على ضفاف المتوسط.

وبين الطموح والواقعية، العديد من النقاط المشتركة، لكن أيضا مجموعة من الصعوبات التي تصل إلى درجة العراقيل، وبعيدا عن لغة التفاؤل أو التشاؤم، تحاول «الصحيفة»، من خلال هذا الملف، وضع اليد بأقصى درجة ممكنة من الدقة والموضوعية، على النقطة التي وصلت إليها هذه الفكرة، من خلال معطيات حصرية تُبيّن ما إذا كنا مازلنا نعيش في زمن «الفكرة»، أم أننا انتقلنا إلى مرحلة تنزيل «المشروع»، كما نبيّن في هذا الملف بمعطيات خاصة وحصرية تنشرها «الصحيفة» لأول مرة إن إن كان هذا المشروع الضخم يمكن تنزيله قبل التنظيم المشترك لكأس العالم 2030 بين المغرب وإسبانيا والبرتغال.

←..

هل ستعود اللجنة المُختلطة إلى الحياة؟

كانت الزيارة الأولى لوزير الشؤون الخارجية والاتحاد الأوروبي والتعاون الإسباني، خوسي مانويل ألباريس، منتصف دجنبر الماضي إلى المغرب، في ظل الولاية الجديدة لحكومة بيدرو سانشيز، تَعِدُ بوضع الملف مجددا على طاولة النقاش، لكنه غادر الرباط، دون أن يتمكن ونظيره المغربي ناصر بوريطة من تحديد موعد الاجتماع الـ 44 للجنة المختلطة المغربية الإسبانية للربط القاري عبر مضيق جبل طارق،

يوليوز الماضي، بيد أن الانتخابات العامة الإسبانية السابقة لأوانها التي شهدتها البلاد وظروفها حالت دون ذلك، قبل أن يتقرر تأجيل اللقاء إلى أجل غير مسمى.

ولم يكُن بوسع حكومة تصريف الأعمال التي ترأسها بيدرو سانشيز حتى منتصف نونبر الماضي، عقد هذا الاجتماع أو تحديد موعده، على اعتبار أنه لم يكن ضمن صلاحياتها القانونية وإنما من اختصاصات اللجنة المختلطة التي يرأسها عن الجانب الإسباني وزير التجهيز الرسمي لا المؤقت، وهو ما أبقاه معلّقا دونما مستجد على الرغم من أن اجتماع اللجنة من المفترض أن ينعقد مرة كل ستة أشهر، فيما أحبطت الزيارة الأخيرة لرئيس الوزراء الإسباني ووزير خارجيته إلى المغرب طموحات المعنيين بالمشروع بعدما لم يُثر خلال الندوة الصحافية موضوع الربط القاري.

لكن مصادر في وزارة التجهيز أسرت لـ«الصحيفة» أنها لا تستبعد انعقاد اجتماع اللجنة المختلطة برئاسة وزير التجهيز والماء نزار بركة، ووزير النقل والتنقل المستدام الإسباني، أوسكار بونيتي سانتياغو، في الشهور الأولى من السنة الجارية 2024، وأوردت «توجد إرادة جدّية وحقيقية هذه المرة، من حكومتي المملكتين لتنزيل هذا المشروع وإخراجه إلى أرض الواقع في أقرب الآجال، لاسيما وأن العلاقات المغربية الإسبانية تعيش أزهى عهد لها، وبصفة غير مسبوقة تُترجمها أرقام الزخم الاقتصادي والسياسي، وارتفاع وتيرة المبادلات التجارية وتواتر الاتفاقيات المبرمة في مختلف القطاعات».

وفي تعبير عملي عن اهتمامها بالمشروع، عينت الحكومة المغربية من جانبها في 3 نونبر 2022، عبد الكبير زاهود مديراً عامًّا للشركة الوطنية لدراسات مضيق جبل طارق، المختصة بمتابعة مشروع الربط البحري بين المغرب وإسبانيا، وهو في الأصل مهندس دولة خريجُ المدرسة الحسنية للأشغال العمومية، وعمل لسنوات في وزارة التجهيز.

المرتقب منذ يونيو الماضي، لوضع اللمسات الأخيرة على الدراسات التقنية قُبيل المرور إلى مرحلة الإنجاز.

وبحسب المعطيات الحصرية التي حصلت عليها «الصحيفة»، يُراهن الكثيرون، وفي مقدمتهم الشركة الوطنية لدراسات مضيق جبل طارق المعروفة اختصارا بـ «SNED» وتوأمها الإسباني شركة دراسة الاتصالات الثابتة عبر مضيق جبل طارق «SECEGSA»، على هذا الاجتماع الذي «لم يَحدُث، ولم يتحدّد موعده بعد»، وأكدت مصادر في وزارة التجهيز المغربية، أن هذا الاجتماع «سيكون حاسما في مجموعة من الأمور والتفاصيل التقنية والقانونية التي تهم هذا المشروع قبيل المرور به إلى مرحلة الإنجاز وبحث الاستثمارات».

مسؤولةٌ فضّلت عدم الكشف عن هويتها لأسباب مهنية، على اعتبار أن الهيئة المختلطة، وبصفتها صاحبة المشروع، هي الوحيدة المخول لها تقديم تصريحات رسمية للصحافة والكشف عن تفاصيل المشروع وحيثياته ومدى تقدّمه، أوضحت لـ«الصحيفة» بأن الاجتماع رقم 44 للجنة، كان من المفترض أن ينعقد شهر

المرحلة الأولى من البناء ستتضمن نفقًا واحدًا للسكك الحديدية أحادي المسار سيتم تشغيله في كلا الاتجاهين، وستكون كل هذه الأماكن مرتبطة ببعضها بطرق عرضية تبلغ مسافتها 340 مترا.

أين وصلت الدراسات التقنية؟

المؤكد أن عودة العلاقات بين المغرب وإسبانيا إلى مسارها الإيجابي، منذ مارس من سنة 2022، والتي توطدت بشكل كبير في السنتين الأخيرتين عقب وضع أسس خارطة الطريق التي تلت اجتماع الملك محمد السادس برئيس الوزراء بيدرو سانشيز في الرباط، شهر أبريل من العام نفسه، أعطت لفكرة الربط القار زخما جديدا، بعدما كانت الأزمة قد أشرفت على إقباره.

ويبني البلدان علاقاتهما الجديدة، وفق المُعلن عنه رسميا، على «معالجة المواضيع ذات الاهتمام المشترك بروح من الثقة والتشاور، بعيدا عن الأعمال الأحادية أو الأمر الواقع»، إلى جانب «تعزيز العلاقات في مختلف القطاعات وتمتينها عبر شراكات متعددة الأقطاب»، وهو المدخل الذي يمهد لتنزيل فعلي لمشروع الربط القاري، ويفسر كيف أضحت الدراسات التقنية المتعلقة بالمشروع «متقدمة كما لم يحدُث من قبل، وتسير وفق ما اتُّفق عليه سلفا، ولا ينقصها سوى الاجتماع المرتقب للجنة من أجل تحيين بعض نقاطها وتفاصيلها وفق المستجدات التكنولوجية والتقنيات الجديدة».

يبني البلدان - المغرب وإسبانيا - علاقاتهما الجديدة، وفق المُعلن عنه رسميا، على «معالجة المواضيع ذات الاهتمام المشترك بروح من الثقة والتشاور، بعيدا عن الأعمال الأحادية أو الأمر الواقع»

وحصلت «الصحيفة» على الملف التقني لدراسات مشروع الربط القار بين أوروبا وأفريقيا عبر مضيق جبل طارق، الذي رفعه مكتبا الدراسات المغربي ونظيره الإسباني، إلى اللجنة المختلطة التي تم إنشاؤها طبقا لمقتضيات اتفاقيتي التعاون المغربي الإسباني بتاريخي 24 أكتوبر 1980 و27 شتنبر 1989، والتي يرأسها الوزيران الوصيان على القطاع في البلدين، والمكونة بالتساوي من موظفين سامين مغاربة وإسبان يمثلون القطاعات المعنية ووزارة التجهيز والماء وأطر الشركة الوطنية لدراسات المضيق بالمغرب SNED والشركة الإسبانية لدراسة المواصلات عبر مضيق جبل طارق بإسبانيا SECEGSA المسؤولتان عن مجمل هذه الدراسات اللازمة للمشروع.

وفي مقدمة ملف الدراسات نجد تفصيلا لموجبات هذا المشروع، انطلاقا من أن مضيق جبل طارق يكتسي أهمية كبيرة باعتباره جزءا من منطقة استراتيجية حيوية نظرا لموقعه الجغرافي بين أوروبا وأفريقيا، وملتقى طرق الاتصال بين المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط، وباعتباره ممرا حاسما للملاحة البحرية، وتشير الوثيقة إلى أن المغرب وإسبانيا قررا إجراء

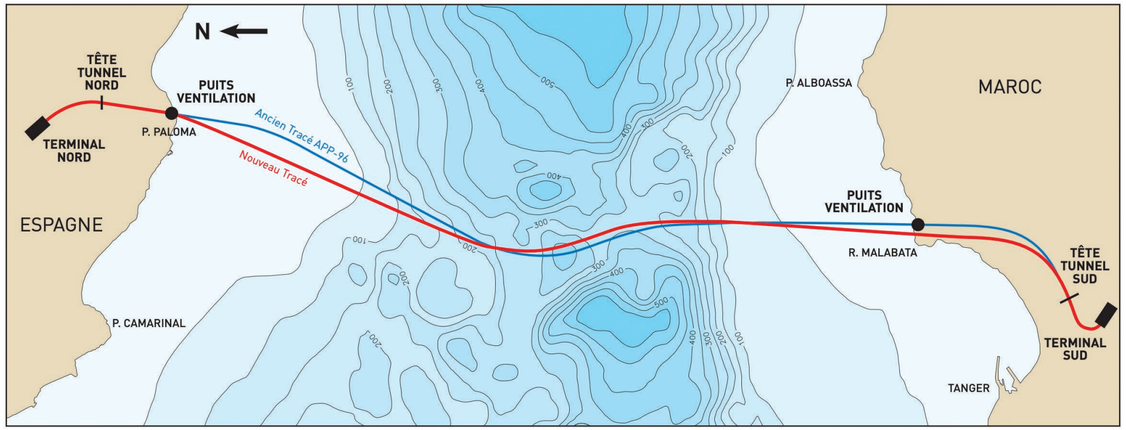

■ المسار التقني الذي تم اختياره سنة 1995 للنفق بين إسبانيا والمغرب وفق تقنيات البناء المثبتة التي لا تتداخل مع الملاحة البحرية ولا تشكل خطرا لاحتمال اصطدام السفن وحركة المرور بمضيق جبل طارق.

دراسة الارتباط الثابت عبر هذا الامتداد البحري، من أجل تعزيز علاقات التعاون بينهما وجعل غرب البحر الأبيض المتوسط مركزا أساسيا للمبادلات بين أوروبا وأفريقيا.

هذا المشروع، وبمجرد اكتماله، سيشكل إحدى الروابط الأساسية في شبكة النقل للمحور الأورو متوسطي، فضلا عن أهميته للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة بأكملها، وتسهيل تدفق المبادلات والأشخاص والسلع والخدمات ونقطة الانطلاق لتطور نوعي، ويفتح الطريق أمام مستقبل جديد، من التخطيط الإقليمي وتطوير شبكات النقل على ضفتي المضيق، وذلك من خلال رؤية استشرافية، إذ عند تشغيل البنى التحتية الجديدة للنقل، ستتمكن البلدان الساحلية من الوصول إلى موقع متميز داخل غرب البحر الأبيض المتوسط.

وتعود فكرة مشروع الربط القاري، إلى عام 1979، عندما استقبل العاهل الإسباني الأسبق خوان كارلوس زيارة رسمية قام بها في 16 يونيو من نفس العام إلى المغرب، ليطرح لأول مرة فكرة هذا الربط التي رحّب بها الملك الحسن الثاني من جانبه، قبل التوقيع على اتفاقية تعاون ثنائية يوم 24 أكتوبر 1980، تلتها اتفاقية إضافية في 29 يوليوز 1989، وقعتها الحكومتان المغربية والإسبانية، وأنشأت على إثرها لجنة حكومية دولية مشتركة وشركتان للدراسة، اهتمتا بالمجالات البحثية المختلفة والمقاربات المتعددة سواء في شقها الجيولوجي والأوقيانوغرافي، والمعرفية الزلزالية والدراسات الهندسية، والبيانات الاجتماعية والاقتصادية، تنزيلا لهذا الطموح الملكي على أرض الواقع.

ما صيغة المشروع الأقرب والأنسب عمليّا؟

انكبّت الدراسات على تحديد طبيعة موقع الربط المستقبلي عبر مضيق جبل طارق، من خلال تحليل مجموعة من المعايير المرتبطة، وذلك بناء على عدد من المقترحات التي شملت أولا جسرا على دعامات ثابتة، وجسرا على دعامات عائمة، ونفق يرتكز على قاع البحر، ونفق عائم وآخر محفور، قبل أن يستقر القرار في عام 1995 على بناء نفق للسكك الحديدية محفور في قاع البحر، باعتباره الحل الأكثر اقتصادا وقابلية للتطبيق من وجهة النظر الهندسية، مع الأخذ في الاعتبار حقيقة أن ثقب الأنفاق معروف ومثبت من الناحية الفنية، سواء في حالة الكتل الصخرية أو في المواد الأكثر ليونة، ومع ذلك، فإن التعقيد الجيولوجي والخصائص الجيوتقنية الصعبة للمواد المكتشفة على طول الطريق وحده تستوجب «دراسات جيوتقنية إضافية».

وبهذا الخصوص، أوضح مصدر مسؤول لـ«الصحيفة» بأن العمق على مستوى مضيق جبل طارق وبلوغه حوالي 900 متر صعَّب مهمة تحديد نوعية المنشأة، خصوصا أن الرؤية الأولى كانت هي بناء جسر ثابت «وكان ليكون أنسب وأسهل، لكن في الحقيقة كمية الحديد التي يفترض استخلاصها لتحقيق ذلك دفعتنا إلى الاقتناع بأنه حتى لو اجتمعت دول العالم كافة لتوفيره ما كانوا ليستطيعوا ذلك إذ إن تكلفتها باهظة جدا، أما مضيق المانش الذي استلهمت منه فكرة الربط فعمقه حقيقة لا يتجاوز 50 مترا، وبالتالي فهو أقل تعقيدا».

وحسب المصدر نفسه، فقد جرى التفكير أيضا في القنطرة المعلقة على الدعامات، «لكن كنا سنحتاج لبناء جزيرة، وهذا لا يمكن أن يتحقق بالنظر إلى الرواح الملاحي، ذلك أن مضيق جبل طارق هو ثاني أكبر منطقة للرواح الملاحي عالميا، وبالتالي أي شيء فوق سطح البحر سيُعرقله وهذا وضع غير ممكن بغض النظر عن الوضعية القانونية»، ومضى شارحا «هذه المنطقة تشهد رواجا قاريا لروسيا وأمريكا ودول البحر الأبيض المتوسط، وهذا كله جعل الحل الرئيسي للقيام بالربط، بناء على الدراسات، هو النفق، ولحد الآن هو أنجح حل».

> تم إجراء العديد من المسوحات البرية والاختبارات الجيوتقنية، على مستوى ثلاثة مواقع تجريبية، تتمثل في حفر بئر ببولونيا ومعرض طريفة على الضفة الشمالية، بالإضافة إلى مجموعة من الآبار والأروقة، أحدها تحت الماء جزئيًا، مثل بئر مالاباطا في طنجة على الضفة الجنوبية.

وتُظهر الوثيقة التي حصلت عليها «الصحيفة»، أن الصيغة المقترحة هي أن يبلغ طول الربط بين البلدين 42 كيلومترا، باحتساب محطتي البداية والنهاية على الضفتين، منها 38,7 كيلومترات هي الطول الإجمالي للنفق، يمتد الجزء الموجود منه تحت سطح الماء إلى 27,8 كيلومترات، على أن يبلغ الحد الأدنى للتغطية عند أبعد نقطة 175 مترا، ودرجة الميلان القصوى 30٪.

ووفق الدراسة سيتألف مشروع الربط القار لمضيق جبل طارق، من نفقين للسكك الحديدية أحادية المسار قطر كل واحد منهما 7,9 أمتار، وفضاء للخدمات التقنية والطوارئ بقطر 6 أمتار، يقع بين أنفاق السكك الحديدية، ذلك أن هذا الأخير سوف يُسهل عمليات التشغيل والصيانة طوال الأشغال، وقبل كل شيء، سيكون ضمانًا لسلامة المستخدمين، والمرحلة الأولى من البناء ستتضمن نفقًا واحدًا للسكك الحديدية أحادي المسار سيتم تشغيله في ثلاثة اتجاهين، وستكون كل هذه الأماكن مرتبطة ببعضها بطرق عرضية تبلغ مسافتها 340 مترا.

لمعطيات التقنية التي حصلت عليها «الصحيفة»، تتحدث أيضا عن مشروع لنقل المسافرين بين المغرب وإسبانيا انطلاقا من محطتين، إحدة في مدينة طنجة في أقصى شمال المغرب، والأخرى في بونتا بالوما» في طريفة بأقصى جنوب إقليم الأندلس، وذلك عبر لقطارات المكوكية التي ستنقل الركاب والبضائع التقليدية، كما مكنها، على غرار ما تقوم به حاليا السفن والعبارات السريعة بين لضفتين، نقل السيارات والحافلات المُصاحبة، وستكون هناك يضا قطارات مكوكية للشاحنات.

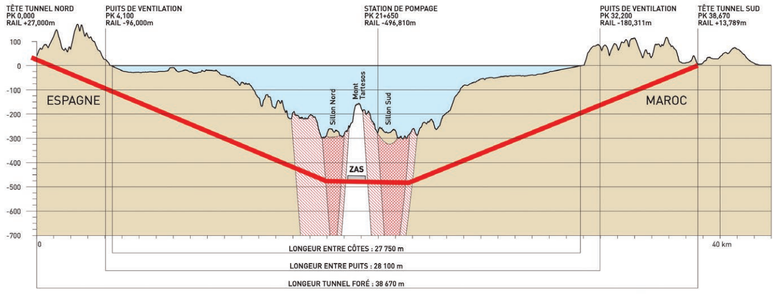

■ صور توضح المقطع الطولي للربط القار والمسافة بين المحطات التي حددت في 42 كلم، وكذا الطول الإجمالي للنفق وهو 38.7 كلم، والطول الإجمالي للنفق تحت الماء الذي حدد في 27.8 كلم.

ما هي نتائج الدراسات التقنية والجيولوجية؟

ولضمان تقدم هذا المشروع، تعاون المغرب وإسبانيا من خلال شركتي SNED وSECEGSA، مع كبريات معاهد البحث العلمي والتقني فضلا عن المتخصصين في خبرة مكاتب التصميم المعروفة دوليا، ما مكّن البلدين من رصد الصعوبات التي تواجه تنفيذه من الناحية الجيولوجية والأوقيانوغرافية والزلزالية والأرصاد الجوية. ويعرف مضيق جبل طارق قياسات أعماق معاكسة وبيئات بحرية وجوية وجيولوجية معقدة مكونة من مواد على شكل طبقات مختلفة متراكبة ومضغوطة تحت تأثير التكتونيات القوية الموجودة في بيئة المضيق، والأخيرة هي في الواقع نقطة التقاء الغلاف الصخري للصفائح الأوروبية الآسيوية والأفريقية وصفيحة البوران الفرعية، وبناء عليه تم إجراء بحث إضافي لتحديد خصائص التكوينات الجيولوجية للأرض. وفي السنوات الأخيرة، تم إجراء العديد من المسوحات البرية والاختبارات الجيوتقنية، على مستوى ثلاثة مواقع تجريبية، تتمثل في حفر بئر ببولونيا ومعرض طريفة على الضفة الشمالية، بالإضافة إلى مجموعة من الآبار والأروقة، أحدها تحت الماء جزئيًا، مثل بئر مالاباطا في طنجة على الضفة الجنوبية.

> وفق معطيات الدراسات التي قام بها المكتبان المغربي ونظيره الإسباني، فقد تم إلى حدود الآن، تنفيذ 44 حملة أوقيانوغرافية باستخدام أحدث التقنيات، وأزيد من 10.000 كيلومتر من الملامح الجيوفيزيائية باستخدام الانعكاس الزلزالي

واختيار هذا المسار، لم يكن عبثا وفق ما تُظهره الصور التقنية التي تتوفّر عليها «الصحيفة»، ذلك أنه مرتبط أساسا بالتكوين الطوبوغرافي للأرض الذي يعد إحدى خصوصيات الجغرافيا الطبيعية لمضيق جبل طارق، بحيث أظهرت هذه الدراسات أن أقصر مسافة بين القارتين تبلغ حوالي 14 كيلومترا، ولكن تبين أنها أيضا أعمق طريق، إذ تصل في بعض الأماكن إلى 900 متر، وتتمركز التضاريس التي تجمع معايير العرض والعمق بين «بونتا بالوما» على الساحل الإسباني و«رأس مالاباطا» على الساحل المغربي، فيما يمتد هذا المسار الحالي على مسافة 28 كيلومترا وتصل مسافة أقصى عمق إلى 300 متر.

وأكدت الدراسات الجيوفيزيائية الأولى التي أجريت في البحر، والمرتبطة بأخذ عينات الجاذبية والمسوحات القصيرة، أنه في باطن الأرض البحرية، توجد استمرارية للتشابه الجيولوجي الموجود في الأرض على كلا الساحلين، ومع ذلك، حملات استطلاع البيئات البحرية العميقة أبرزت وجود قناتي «باليو» عميقتين، وسط المضيق، مكونتين من مواد شكلت سفوح هذه القنوات التي حُفرت منذ بداية العصر البليوسيني، أي منذ حوالي 5 ملايين سنة، أثناء عملية تكوين مضيق جبل طارق.

وبالتالي، فإن وجود هذه المواد الطينية، التي تملأ القنوات غير مناسبة للقيام بأعمال التنقيب الأساسية بسبب العمق الكبير الذي تصل إليه، وهو ما يستوجب بالضرورة إجراء المزيد من البحوث للوصول إلى البيانات الجيولوجية والجيوتقنية الجديدة من أجل تحديث مخطط مسار النفق، الذي كان بالفعل موضوع دراسة في عام 1996، وأخرى في عام 2006. ووفق معطيات الدراسات التي قام بها المكتبان المغربي ونظيره الإسباني، فقد تم إلى حدود الآن، تنفيذ 44 حملة أوقيانوغرافية باستخدام أحدث التقنيات، وأزيد من 10.000 كيلومتر من الملامح الجيوفيزيائية باستخدام الانعكاس الزلزالي، وما يزيد عن 5000 كيلومتر من المسح الجانبي بالسونار (المسح تحت الماء)، وحوالي 2000 عينة مأخوذة من قاع البحر، وحفر 50 بئرا بمجموع أعماق بلغ 3000 متر، لجميع الثقوب التجريبية.

■ صورة تبين الدراسات التي أجريت على عمق البحر وفق المسار الذي حدد للمشروع

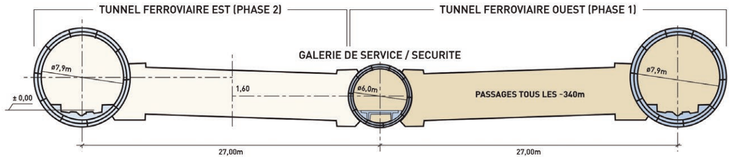

■ المقطع العرضي للمشروع وفق تصور شبه نهائي ويتضمن صالتان للسكك الحديدية ذات مسار واحد بقطر داخلي 7.9 م. وصالة خدمة/طوارئ مضغوطة، قطرها الداخلي 6.0 متر. تتمركز بين صالتي السكة الحديد. والتواصل معهم عبر طرق وصول عرضية تقع على مسافات منتظمة (كل 340 م).

لماذا طال أمد الدراسات؟

هذه المسوحات والدراسات التقنية والاستكشافات، بقدر ما ستُمكن، وفق ما أوضحه مصدر من اللجنة المختلطة في حديثه لـ «الصحيفة»، من تحديد آليات العمل وكيفيتها والتحديات التي تُجابهها، فإنها ستجعل من الممكن قياس تكلفة الإنشاءات وتأثيرها على البيئة وتداعياتها الاجتماعية والاقتصادية على المستوى الإقليمي. ودافع المصدر المسؤول ذاته، عن هذه الدراسات والاستكشافات المتواترة التي أخذت عمرا زمنيا مُهما قُدّر في مرحلته الأولى بـ 29 سنة، من 1980 إلى حدود 2009، السنة التي شهدت انعقاد الدورة الـ 42 للجنة المختلطة الأخيرة قبل أن تتسبب المشاكل السياسية بين البلدين، التي تظهر بين الفينة والأخرى، فضلا عن الأزمة الاقتصادية التي عرفتها إسبانيا انطلاقا من 2008، في تجميد المشروع طويلا.

وشدّد مصدر المسؤول في اللجنة المختلطة عن الجانب الإسباني، تحدث إلى «الصحيفة»، والذي فضّل بدوره عدم الكشف عن هويته، على أنه، وتوازيا مع حالة «الجمود» التي شهدها مشروع الربط القاري، ظل مكتبا الدراسات «ينسّقان ويعملان بشكل طبيعي، من منطلق إيمانهما بأن هذا المشروع المهم سيرى النور قريبا»، وبالتالي تقدمت لاحقا الدراسات بصفة هائلة، على إثر مواصلة توقيع الاتفاقيات في المجال الجيوتقني والربط الرقمي وعلوم وتقنيات حفر الأنفاق، إلى جانب تطوير مرصد للبيانات الاجتماعية والاقتصادية وبيانات المرور في مضيق جبل طارق، وغيرها من الاتفاقات التي تم توقيعها طيلة السنوات التي تلت توقف اجتماعات اللجنة المختلطة، وهي ذاتها الاتفاقات الـ12 التي تحصّلت «الصحيفة» على نسخ منها من المصدر الحكومي الإسباني، وتشمل الفترة الزمنية ما بين 2009 و2022. ومن جهة أخرى، أشار مصدرنا الحكومي، إلى أن مشروع الربط القاري هو واحد من المنشآت جد المعقدة التي عرفها العالم على غرار عدد من أنفاق الربط مثل نفق «المانش» الذي تطلب 30 سنة من الدراسات فضلا عن نفق تورينو في إيطاليا، ونفق سان غوتهارد في سويسرا أيضا، وهو ما استدعى، بحسبه، «القيام بكل هذه الدراسات والاستكشافات لاسيما وأن الأمر يتعلق بربط قار عبر البحر، وليس مجرد طريق سيّار بري، ما يعني أن حجمه كبير واستثماره جد ضخم مبدئيا».

وتابع المتحدث نفسه بالقول «في مرحلة الاستكشاف مثلا نضع باخرة في وسط البحر وننزل آليات بيتروليةو، وبالتالي أحيانا نجد أنفسنا في ميدان آخر هو الاستكشافات البترولية ويجب أن تدخلها في الهندسة الميدانية، لكي تأخذ هذه النتائج وتستعملها في سياقها، وآنذاك يكون دور المهندسين للاطلاع على النتائج وأخذها بعين الاعتبار».

كيف سيغير الربط القاري وجه الضفتين؟

إنشاء رابط ثابت عبر مضيق جبل طارق، من شأنه المساهمة إلى حد كبير في تحقيق التوازن في المنطقة ونموها الاقتصادي، نظرا لموقعها المتميز، خصوصا وأن الرابط الثابت سيكون مركزا لشبكات النقل الأوروبية والإفريقية، مما يسهل حركة الأشخاص والبضائع بين أوروبا وأفريقيا، وبالتالي تقديم الخدمات التي من شأنها أن تعدل بشكل أساسي استراتيجية تطوير النقل في غرب البحر الأبيض المتوسط.

وسيمنح الربط القاري، المنطقة ككل وفي مقدمتها دول المغرب الكبير وأفريقيا إمكانيات تنموية قوية، وبنية تحتية غير معهودة، لتكون بذلك محورًا ديناميكيًا قادرًا على التنافس مع مراكز التبادل التقليدية الأخرى، ونتيجة لذلك فمن المرجح أن تجتذب الاستثمارات المالية والصناعية واللوجيستية والتكنولوجية الدولية.

ووفق الدراسة ذاتها، لن تتجاوز مدة الرحلة بين المحطتين الحدوديتين، الأوروبية والإفريقية، 30 دقيقة، وهي مدة زمنية قريبة إلى حد كبير من رحلة حضرية أو شبه حضرية، كما أنه ومن ناحية أخرى، تمثل شبكات السكك الحديدية عالية السرعة، المزدهرة في كل من إسبانيا والمغرب، إمكانات غير عادية للتجارة السريعة بين البلدين، إذا أخذنا في الاعتبار المنحى المتزايد في وتيرة تجارة السلع بين الاتحاد الأوروبي وشمال أفريقيا، والدينامية التي تشهدها العلاقات التجارية والاقتصادية بين المملكتين في السنوات الأخيرة.

■ نقط بداية المشروع بين إسبانيا والمغرب

ولا يقتصر الغرض من هذا المشروع على حركة البضائع والأشخاص عبر المضيق فحسب، بل إنه يشكل حلقة وصل أساسية ضمن نظام النقل الدولي الجديد بين أوروبا وأفريقيا، وفيما يتعلق بحافة البحر الأبيض المتوسط، إذ تشمل شبكة النقل الجديدة هذه خطًا للسكك الحديدية عبر مضيق جبل طارق مرتبط بممر البحر الأبيض المتوسط، ويربط بين جنوب غرب أوروبا والمغرب، كما أنه متصل بشكل متعدد الوسائط بشبكة الطرق السريعة وشبكة الطرق التقليدية، وذلك في سياق الخطة الاستراتيجية الشاملة لتطوير النقل في غرب البحر الأبيض المتوسط، وتعزيز التعاون بين الاتحاد الأوروبي والقارة الافريقية. وتم اعتماد إنشاء ممر البحر الأبيض المتوسط من قبل اللجنة الأورومتوسطية رفيعة المستوى، وهو موضوع رسالة من المفوضية الأوروبية في 31 يناير 2007، وقد تم تصميمه لتعزيز التعاون بين البلدان المجاورة في مجال النقل، سواء من خلال تطوير مشاريع البنية التحتية الدولية

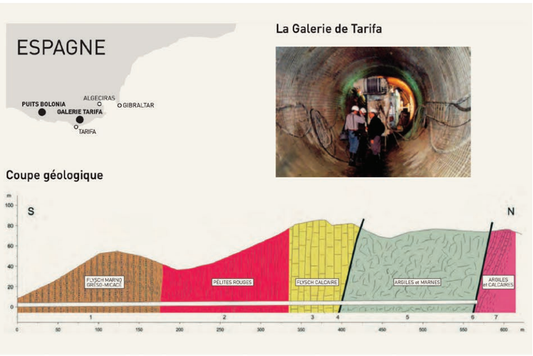

■ الدراسة الجيولوجية التي تخص الجانب الإسباني

مدن البلاد، في غضون 3 ساعات، كما يمكنه الاستمرار في رحلته إلى شمال البلاد، وتحديدا مدينة برشلونة انطلاقا من محطة مدريد، في مدة زمنية إجمالية تقل عن 8 ساعات.

أما إذا كان المنطلق هو مدينة طنجة، فإن المدة الزمن أقل من ذلك بكثير، إذ عبر القطار فائق السرعة سيصل المُسافر من مدينة البوغاز إلى طريفة في نصف ساعة، وإلى مدينة إشبيلية في ساعة ونصف، أما العاصمة الإسبانية مدريد فيمكن أن يصل إليها في غضون 3 ساعات و50 دقيقة، وفي ظرف أقل من 6 ساعات ونصف إلى مدينة برشلونة.

وسيُؤمن هذا المشروع، وفق المصدر ذاته، إنشاء مرصد للحركة البحرية عبر مضيق جبل طارق والحركة الجوية بين المغرب وأوروبا، بحيث قُدرت توقعات الحركة المرورية الأولى التي سيضمها النفق عام 2030، حوالي 9,6 ملايين مسافر، و7,4 ملايين طن من البضائع، قبل أن ترتفع إلى 11,32 مليون مسافر في 2040، و10,88 مليون طن من السلع في ذات السنة.

غير أن مصدرنا المسؤول في اللجنة المختلطة، أوضح أن هذه المعطيات الرقمية حول التنقلات والمبادلات التجارية عبر النفق المرتقب تشييده هي تقديرات أولية، سيتم تحيينها عقب الاجتماع الـ44 للجنة، خصوصا في ظل الدينامية الكبيرة التي تشهدها العلاقات المغربية الإسبانية والارتفاع غير المسبوق على مستوى المبادلات التجارية والاستثمارات، إلى جانب عدد من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها المنطقة عموما في السنوات الأخيرة.

■ المسافة المفترض بالقطار بين مدينة مراكش المغربية وبعض المدن الإسبانية عند انجاز مشروع النفق القاري

> سيمنح الربط القاري، المنطقة ككل وفي مقدمتها دول المغرب الكبير وأفريقيا إمكانيات تنموية قوية، وبنية تحتية غير معهودة، لتكون بذلك محورًا ديناميكيًا قادرًا على التنافس مع مراكز التبادل التقليدية الأخرى

أو من خلال مواءمة الأنظمة التي تحكم أنظمة النقل على طول هذه المحاور، وتنفذ دول منطقة النفوذ برامج لمد طرق النقل البري الرئيسية، ويخدم جنوب غرب أوروبا محوران أساسيان عبر القارة العجوز، موجهان نحو مضيق جبل طارق، سواء على الجانب الأطلسي، ويمران عبر مدينتي بورغوس ومدريد، أو على الجانب المتوسطي الذي يخدم مارسيليا وبرشلونة مع التفرع نحو روما وجنيف، ويخضع هذا المحور، الذي يتم تشغيله عبر الطرق السريعة، حاليًا، لتطورات جديدة لربط شبكات السكك الحديدية عالية السرعة الفرنسية والإسبانية.

إلى أي درجة ستتقلص المسافات بين المغرب وإسبانيا؟

تظهر معطيات الشركة الوطنية لدراسات مضيق جبل طارق، التي تتوفر عليها «الصحيفة»، أنه بإمكان المشروع تأمين الربط السككي بين الدار البيضاء ومدريد في غضون خمس ساعات و20 فقط، وحوالي 7 ساعات و55 دقيقة بين الدار البيضاء وبرشلونة باعتبارها أبعد نقطة عبر الخط السككي فائق السرعة، وهو ما يعني أن الخط السككي الفائق السرعة الموجود في المغرب وإسبانيا، سيُمكن من تقليص ساعات السفر ونقل البضائع والسلع مقارنة مع القطارات العادية، حسب ما وقفت عليه الدراسات التي تم إنجازها بهذا الخصوص، فيما تبلغ أكبر مسافة زمنية عبر الخط السككي العادي 14 ساعة و15 دقيقة بين الدار البيضاء وبرشلونة، و11 ساعة و40 دقيقة بين الدار البيضاء ومدريد. ولتوضيح الصورة أكثر، وفهم المكاسب التي يمكن تحقيقها من هذا المشروع عبر الربط السككي المباشر فائق السرعة، بين المغرب وإسبانيا، فإن الوثائق التي حصلت عليها «الصحيفة» تكشف أن المسافر، إذا ما أخذ مدينة الدار البيضاء كمنطلق، فسيصل إلى مدينة طريفة في أقصى جنوب إسبانيا، في غضون ساعتين، وإلى مدينة إشبيلية، عاصمة إقليم الأندلس وإحدى أكبر

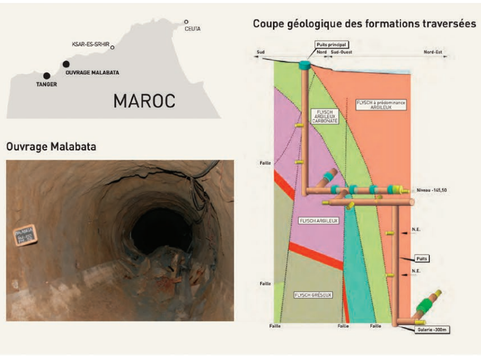

■ الدراسة الجيولوجية التي تخص الجانب المغربي

> المشاريع المنجزة أو المبرمجة في مضيق جبل طارق من أنابيب الغاز وخطوط للاتصالات والكهرباء وألياف بصرية **«خير دليل على الزخم المتزايد للمبادلات بين شعوب القارتين، والذي يؤكد الحاجة مستقبلا لمشروع لنقل الأشخاص والبضائع بينهما من هذا الحجم».**

أما رئيس مرصد العمل الحكومي، محمد جدري، فقد ثمن التطورات الأخيرة التي تشهدها العلاقات بين مدريد والرباط والتي جعلت من حلم الربط القار «حقيقة قريبة»، ويرى جدري أن التفكير اليوم انتقل من الحلم إلى مستوى إمكانية التنزيل على أرض الواقع، من منطلق أن «أفريقيا وأوروبا قارتان متكاملتان من حيث الرأسمال البشري، والطبيعة، وأيضا الواردات والصادرات، وبالتالي هذا الخط سيسهم في عبور السلع شمالا وجنوبا ولا يمكنه إلا أن يعود بالنفع، على البلدين، وسيمثل مصدرا لخلق مناصب الشغل والثروة بالنسبة للشباب الأوروبي والشباب الأفريقي على حد سواء».

ويُؤمن القائمون على المشروع من الجانبين المغربي والإسباني، على حدّ سواء، بالأهمية التي يكتسيها هذا الربط القار عبر القطارين السريع والمكوكي، لاسيّما وأنه سيعزّز الترابط التجاري بعيدا عن المفاجآت «غير المرغوب بها»، وفق تعبير مصدر حكومي إسباني، والذي قال لـ«الصحيفة» إن المملكتين لديهما أساسا ربطٌ على مستوى الملاحة الجوية والملاحة التجارية ولكنه ليس قارا أبدا، بل ويتوقف بين الفينة والأخرى بسبب مجموعة من الاعتبارات، على غرار حالة الطقس، أو أن تتوقف العملية التجارية للعبور مرة واحدة كما حدث في زمن الجائحة، وبالتالي فإن التفكير في نفق قار بات ضرورة ملحة ستُرخي بظلالها الإيجابية التنموية، ليس فقط لحساب المغرب وإسبانيا لكن لدول القارتين جميعها، لاسيما وأن القطار صلة وصل تنموية، وفق تعبيره.

ما هي تكلفة المشروع؟

إلى حدود كتابة هذه الأسطر، لا تزال تكلفة الاستثمار في هذا المشروع الضخم الذي لُقّب بـ «مشروع القرن»، غامضة وغير معروفة، وفق ما أكّدته مصادر حكومية عن الجانبين المغربي والإسباني لـ«الصحيفة»، مشدّدة على أن «الخبرات والدراسات مستمرة والتكلفة مفتوحة حتى الآن، ما دام المشروع لم يصل بعد إلى النضج المطلوب قبل المرور إلى مرحلة الإنجاز التي ستُقرر موعدها اللجنة المختلطة».

وترى المصادر ذاتها، أن الجانب المالي بدوره «معقد بنفس قدر تعقيد المشروع»، إذ تتراوح تقديرات التكلفة الأولية إلى حدود الساعة بين 6 و14 مليار أورو، وفق التقديرات التي أسرّت بها المصادر ذاتها لـ «الصحيفة»، والتي عادت للتذكير بأن اجتماع اللجنة المختلطة صاحبة المشروع هو الذي سيُحدد التغييرات وخريطة العمل المرتقبة، وبناء عليه تحدد التكلفة المالية المضبوطة التي سيتم الاستناد إليها قبل اللجوء إلى المحافل الدولية لطلب التمويل.

وعرّجت على تنفيذ نفق «المانش»، الذي لم يكن هيّنا بحد ذاته، موردة أنه بدأ منذ سبعينيات القرن الماضي «وعملت وقتها فرنسا وإنجلترا باعتبارهما أغنى الدول في القارة الأوروبية، واللتان تحوزان تقريبا نفس قيمة الناتج الداخلي الخام، على تنزيل المشروع ومع ذلك واجهتا صعوبات مالية مهمة، أما مشروع نفق جبل طارق فهو أعقد وأكبر، وبالتالي تكلفته ستكون أضخم».

وردا على استفسارات «الصحيفة»، بخصوص التمويل الذي حصلت عليه الجمعية الإسبانية لدراسات الاتصالات الثابتة عبر مضيق جبل طارق المقدر بـ 2,3 مليون أورو من الاتحاد الأوروبي قبل أشهر وعلاقته بالمشروع، قالت المصادر ذاتها إنها «تأتي ارتباطا بفترة ما بعد جائحة كوفيد – 19، ولا علاقة لذلك بتسريع مرحلة الإنجاز كما زعمت عدد من المنابر الاعلامية الدولية في وقت سابق»، موردة أن الغرض من هذا التمويل هو «الإبقاء على الدينامية الحية للشركة الإسبانية، فيما المغرب بدوره دعم شركته ماديا خصوصا على مستوى وسائل العمل»، أما بالنسبة للاستثمار فمرتبط بالشركتين معا أي أن «نسبة تكاليف الدراسة هي 50 في المائة لكل طرف، ولا يصح تصرف شركة دون الثانية، نحن نشتغل برأسين، وصاحب المشروع، أي اللجنة المختلطة، يُقرر مواقيت المرور إلى الإنجاز».

> رئيس مرصد العمل الحكومي، محمد جدري، ثمن التطورات الأخيرة التي تشهدها العلاقات بين مدريد والرباط والتي جعلت من حلم الربط القار «حقيقة قريبة»، ويرى أن التفكير اليوم انتقل من الحلم إلى مستوى إمكانية التنزيل على أرض الواقع

من جانبه، لا يتوقّع رئيس مرصد العمل الحكومي، محمد جدري، أن تكون تكلفة تشييد وبناء النفق البحري «ضخمة أو كبيرة»، كما تقول ذلك التقديرات المالية الأولية للمشروع، مشدّدا في حديثه لـ «الصحيفة»، على أن المغرب وإسبانيا يمكنهما تعبئة مجموعة من الموارد من خلال البنك الأفريقي للتنمية والبنك الأوروبي للاستثمار، فضلا عن مجموعة من المانحين الدوليين ممن سيقدمون يد العون لتنزيل هذا المشروع إبان المونديال المرتقب أو بعده بسنوات قليلة.

وبناء عليه، فإن القرار في المراحل المقبلة للمشروع بات يعتمد على الاستكمال الضروري للاستطلاعات والاستكشافات التي تم تحديدها من أجل اعتماد التقنية الملائمة لبناء النفق كربط تحت أرضي بفضل رصيد الدراسات المنجزة من طرف SNED و SECEGSAباعتماد رؤية متقاسمة لتعبئة مجموعة المعاهد العلمية والتقنية على المستوى الوطني لكل بلد، بطريقة متناغمة، وعلى الصعيد الدولي أيضا، للتقدم في هذا المشروع غير المسبوق بما تتيحه التطورات التكنولوجية والمعرفية في المجالات المرتبطة به.

وتبعا لما تنص عليه الاتفاقية الثنائية لسنة 1989، تم تشكيل بعثات الترويج للمشروع بشكل مشترك من قبل كبار المسؤولين التنفيذيين المغاربة والإسبان، ونظرا لكونه ملتقى لشبكة كاملة للبنية التحتية للنقل قيد الإنشاء أو المخطط لها، فإن الربط القار يساهم في إنشاء شراكة حقيقية بين أوروبا وأفريقيا.

هل تحظى الفكرة بدعم دولي؟

يتلاءم مشروع الربط القاري مع أهداف العديد من دول البحر الأبيض المتوسط، كما يحظى باهتمام منظمات دولية متعددة الأطراف كالمفوضية الأوروبية، وإدارة عملية برشلونة (الشراكة الأورو- متوسطية)، ومركز دراسات النقل لغرب البحر الأبيض المتوسط (CETMO)، واتحاد المغرب العربي (UMA)، كما تتم مواكبة الربط القاري بين أوروبا وأفريقيا عبر مضيق جبل طارق بشكل منتظم من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة (ECOSOC)، والذي يُعدُّ دوريا، منذ عام 1981، تقريرا كل سنتين بشأن تقدم المشروع، ويؤكد على الجوانب الإيجابية التي يمكن أن يجلبها للمجتمع الدولي، ويشجع المشاركة النشيطة للمنظمات المعنية، لاسيما فيما يخص التمويل، بالنظر إلى أن التداعيات الاقتصادية والمالية تتجاوز الإطار الثنائي للبلدين المعنيين.

وعلى المستوى الأوروبي، يعتبر محور فرنسا وإسبانيا والمغرب أحد المسارات ذات الأولوية لتوسيع شبكات النقل العابرة لأوروبا في البلدان المحاذية، ويُدرَجُ المشروع بانتظام ضمن المشاريع ذات الأولوية بمخططات النقل الإقليمي للمنتدى الأورو متوسطي، كما يكرس، على المستوى الإفريقي، المكانة الإستراتيجية لمضيق جبل طارق كمعبر للمبادلات مع أوروبا بإمكانية ربط المحاور الطرقية والسككية الرئيسية في جنوب غرب أوروبا أولاً مع تلك الموجودة في غرب إفريقيا، ولا سيما محور طنجة – لاغوس، وأيضا مع الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط بين طنجة والقاهرة.

هل توجد مؤشرات على اقتراب تنزيل الفكرة؟

نُظمت الدورة الـ 43 للجنة المختلطة، من طرف الحكومة الإسبانية العام الماضي، أي بعد فترة امتدت إلى 14 سنة منذ الدورة الـ 42 بمدينة طنجة في 29 أكتوبر 2009، تطبيقا لفصول الاتفاقيتين التي تنص على دورية انعقادها مع تناوب البلدين في احتضانها، وهو ما تعتبره مصادر «الصحيفة» من الجانبين الإسباني والمغربي «فرصة ذهبية» وجب اقتناصها وتثمينها وتكريسها لتسريع وتيرة العمل، مشدّدة على أن «ما يُحسب لهاتين الحكومتين، أي حكومة عزيز أخنوش ونظيرتها حكومة بيدرو سانشيز، هو إحياء اللجنة المختلطة، تثمينا للتقدم المهم الذي تحقّق منذ آخر اجتماع للجنة المختلطة في 2009، على مستوى الدراسات، وكذا ترسيخ ما قمنا به من استكشافات في البحر والبر، وكذا الحفر والدراسات الهندسية وغيرها».

وأكدت اللجنة الحكومية المختلطة، في آخر اجتماع لها على رغبتها المشتركة لتنشيط المشروع مشيرة إلى عملها في السنوات الأخيرة على إعادة هيكلة الشركتين بالدعم اللازم للجهات المختصة في إطار تسريع وتيرة استكمال دراسات ما قبل الإنجاز المتعلقة بجميع جوانبه، وبالتالي فمن الناحية التقنية، فإن الشركتين طورتا معرفة

■ صور خاصة بالمعرض التجريبي الذي تم تصميمه في مدينة طريفة الإسبانية

تنزيل المشروع قبل موعد تنظيم كأس العالم 2030 الذي ترشح له البلدان بملف مشترك يجمعهما بالبرتغال، هو «حلم وردي بعيد المنال، ويصعب جدا تحقيقه حتى لو اجتمعت اللجنة وسرّعت خطوات مرحلة الإنجاز وعجلت بالصفقات اللازمة بشأنه»

فريدة من نوعها على مدى أربعة عقود مكنتهما من أن تكونا في موعد اتخاذ القرارات الاستراتيجية المتعلقة بمراحل المشروع، وهو تماما ما تُظهره الدراسات التقنية التي تتوفر «الصحيفة» على تفاصيلها.

وقالت الشركة الوطنية لدراسات المضيق في جوابها على استفسارات «الصحيفة» بهذا الخصوص، إن المشاريع المنجزة أو المبرمجة في مضيق جبل طارق من أنابيب الغاز، وخطوط للاتصالات والكهرباء وألياف بصرية «خير دليل على الزخم المتزايد للمبادلات بين شعوب القارتين، والذي يؤكد الحاجة مستقبلا لمشروع لنقل الأشخاص والبضائع بينهما من هذا الحجم».

ولفتت إلى أنه من الضروري استحضار واقع أن مشروعا من هذا المستوى، عابر للقارات، تتقدم دراساته وفقا للتطورات التكنولوجية عبر أجيال معرفية، وبفعل الدينامية المتواترة للتطور التكنولوجي الدولي في مجال دراسات انجاز حفر الأنفاق التحت أرضية مع عزم الجانبان المغربي والإسباني أن يبقى إنجاز المشروع ضمن التطلعات المستقبلية الرسمية على صعيد الدولتين، وكذا على المستوى الأوروبي – الإفريقي.

متى سيصدر القرار النهائي؟

هذه الحاجة الملحة للاجتماع الـ 44 للجنة المختلطة، وفق مصادر «الصحيفة» من الجانبين، يدخل في إطار تحيين المعطيات، لاسيّما وأن مكتبي الدراسات استمرا في دينامية الخبرات والتكوينات المرتبطة منذ 14 سنة، بينما «الهندسة بقيت متوقفة لارتباطها بقرارات اللجنة المختلطة، وبالتالي فإن التقدم المؤسساتي مهم جدا، مع العلم أن إعادة إحياء اللجنة لإعطاء الإطار القانوني، من طرف الحكومتين لم يكن سهلا أيضا»، تقول المصادر الحكومية ذاتها.

ونبهت هذه المصادر إلى أن عددا من المتغيرات ستطرأ على ملف المشروع النهائي، لاسيّما في الشق المرتبط بالسلامة والصيانة، القابلة للتعديلات المتكررة بناء على التوصيات الدولية، على غرار توصيات المنظمة العالمية للبحر التي تُعنى بسلامة الملاحة التجارية، «والتي سيتم إدراجها في سياق حالة اليقظة، لكن ما يهمنا اليوم هو الطابع المؤسساتي للعمل، فقد توقفنا من 2009 إلى 2023 ولتحقيق تقدم في المشروع يجب أن يكون صاحب المشروع حاضرا وعلى رأسه».

هل يُمكن إنجاز الربط القار قبل مونديال 2030؟

بناء على كل المعطيات السابقة، والتي تؤكد جاهزية الاعتبارات التقنية والرؤية المالية، في أفق موافقة اللجنة المختلطة المغربية الإسبانية المسؤولة على «مشروع القرن»، كما يوصف في الرباط ومدريد، والذي يعد بمستقبل اقتصادي واعد للبلدين، أنعش خبر إعلان اختيار الملف المشترك لمونديال 2030 بين كل من المغرب وإسبانيا والبرتغال، الآمال بشأن دُنو موعد إخراج هذا الحلم، السابح في الخيال على امتداد أربعة عقود، إلى واقع قريب التحقق، وهو ما تنفيه تماما مصادر «الصحيفة» من الجانبين المغربي والإسباني ممّن تواصلنا معهم طيلة الأشهر الماضية، لتبيُّن حقيقة الأخبار التي تم تداولها بهذا الخصوص.

واعتبرت مصادر «الصحيفة»، أن الحديث عن تنزيل المشروع قبل موعد تنظيم كأس العالم 2030 الذي ترشح له البلدان بملف مشترك يجمعهما بالبرتغال، هو «حلم وردي بعيد المنال، ويصعب جدا تحقيقه حتى لو اجتمعت اللجنة وسرّعت خطوات مرحلة الإنجاز وعجلت بالصفقات اللازمة بشأنه»، مكذبة بذلك كل الأخبار التي جرى تداولها في الأشهر الأخيرة بهذا الخصوص.

بالمقابل اعتبرت المصادر ذاتها، أن الترويج لهكذا خبر، وإن كان غير صحيح، «أمر إيجابي ينفع المشروع والترويج له بشكل كبير ويجعله في صلب النقاش العمومي بعدما كان منسيا لعقود مضت، لاسيما وأن المونديال يطرح نجاعة الربط القار وسيساعد في التسويق للنفق».

وجوابا على سؤال «الصحيفة» حول الفترة الزمنية التقديرية التي سيتطلّبها إنجاز المشروع بناء على الدراسات الأولى، وفي حالة تم التأشير عليه من طرف اللجنة صاحبة المشروع، قال المصدر الحكومي المغربي «حسابيا، وبالعمر التقني ودونما احتساب للسنة الجارية، وفرضا أشرت اللجنة على انطلاق الأشغال في 2025، يبقى السؤال المنطقي هو ما هي الدراسات التي نملكها وتسمح لنا بذلك؟ وهل وجدنا التمويل؟ وهل الاتحاد الأوروبي اتفق مع نظيره الإفريقي والأمم المتحدة ورفعنا الحواجز القانونية؟ وهل ظفرنا بالتمويل اللازم؟.. الجواب على كل هذه الأسئلة يكفي لننفي كل المزاعم التي جرى تداولها بهذا الخصوص، ونؤكد أن الخمس سنوات القادمة لا تكفي، ومن المستحيل إنجازه في هذه الفترة الوجيزة، نعم يوجد زخم وأمل على مستوى الدراسات، لكن من غير الممكن نهائيا أن يتحقق هذا الطموح المشروع ليصير حقيقة قبل المونديال المقبل».

Forages en mer et à terre réalisés

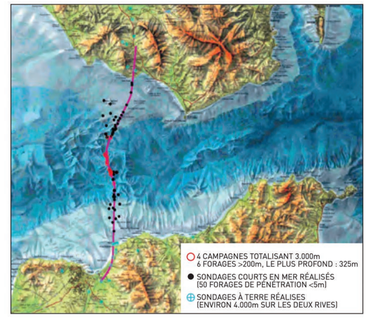

■ صور للدراسات التي أجريت للمشروع

الضمان الإجتماعي
CNSS
ملتزمون بحمايتكم
أداء الاشتراكات في AMO إجباري
أنت عامل غير أجير ؟
عملية إلغاء الديون المستحقة لـ CNSS
ممتدة من يناير إلى أبريل 2024
هادي آخر فرصة ليك
باش تسوي وضعيتك وتتفادى تراكم
الاشتراكات
الغرامات
مصاريف المتابعات
للمزيد من المعلومات اتصلوا بـ
مركز الزبناء CLIENT CENTER
3939
AMO حق ليك و أداء الإشتراكات واجب عليك
www.damancom.ma www.cnss.ma @Cnss.maroc Cnss Maroc @CnssMaroc @cnssmaroc @Cnss.officiel cnss.maroc Cnss Maroc 3939

بعد عام من دخول قانون حيازة الأسلحة النارية حيّز التنفيذ..

ما المغزى من تسليح المغاربة بمن فيهم القاصرون؟

الصحيفة – خولة اجعيفري

بعد مُضي أكثر من عام على تقنين المغرب لحيازة الأسلحة النارية بمختلف أنواعها عقب إصدار القانون 86.21، الذي يُخضع أسلحة القنص والرماية الرياضية، والمسدسات اليدوية المخصصة للحماية والأسلحة التقليدية، وأسلحة الهواء المضغوط، وأسلحة إعطاء انطلاق المنافسات الرياضية، لمقتضيات جديدة في سابقة تُعد الأولى من نوعها في تاريخ البلاد، عاد النقاش من جديد حول جدوى هذا القانون المُطبّق والمغزى من تسليح المغاربة في سياق التخوف المجتمعي من التطور الذي تشهده منظومة الجريمة بالمغرب في السنوات الأخيرة.

وتفجّر هذا النقاش الذي ولّد استفهامات كبيرة لدى الرأي العام، عقب تصريحات مثيرة أدلت بها نبيلة منيب النائبة البرلمانية عن الحزب الاشتراكي الموحد في مهرجان خطابي نظمه الفرع المحلي للحزب بوجدة، وزعمت فيها بأن إسرائيل كانت وراء تصويت البرلمان المغربي قبل أشهر على قانون يجيز حمل السلاح حتى يتمكنوا من «التسلح وسرقة الأرض كما فعلوا في فلسطين قبل 75 عاما»، منددة في السياق ذاته، بخطوة تحول المغرب من بلد مستورد للسلاح الإسرائيلي النوعي إلى منصة لتصنيع جيل جديد من السلاح الذي يعتمد على الذكاء الاصطناعي الحربي، بعدما عبّرت مجموعة من الشركات الصناعية العسكرية الإسرائيلية عن رغبتها في الاستثمار في صناعة العتاد والسلاح العسكري في المغرب.

نبيلة منيب تنتقد القانون وتعتبر أن «إسرائيل هي من ضغطت على المغرب لإصدار هذا القانون».. **والصحيفة تكشف أن النائبة البرلمانية عن الحزب الاشتراكي الموحد صوتت على القانون الذي تم تمريره داخل البرلمان بالإجماع!**

شركة Elbit Systems الإسرائيلية للصناعة الحربية، قد أعلنت عنهما في شهر يونيو من سنة 2023، أي بعد مُضي ما يُقارب السنة عن شروع البرلمان المغربي في مناقشة القانون المذكور الذي تقدّم به وزير الداخلية عبد الوافي لفتيت وتم عرضه على غرفتي البرلمان كما صودق عليه في اجتماع المجلس الحكومي لـ 10 مارس 2022، قبل نشره في العدد 7159 من الجريدة الرسمية بتاريخ 9 يناير 2023.

وتتنافى هذه التواريخ، وتصريحات النائبة البرلمانية نبيلة منيب التي حضرت أيضا مناقشات لجنة الداخلية والجماعات الترابية والسكنى وسياسة المدينة حول مشروع قانون 86.21 المتعلق بالأسلحة النارية وأجزائها وعناصرها وتوابعها وذخيرتها في الغرفة الأولى، وهو ما تُظهره ورقة إثبات حضور النواب خارج أعضاء اللجنة المذكورة التي تتوفّر عليها «الصحيفة» وتضمّنت توقيع النائبة البرلمانية إلى جانب كل من النائب البرلماني عن الحركة الشعبية إدريس السنتيسي وكل من عبد العالي بروكي وخولة الخرشي عن حزب الاستقلال، وياسمين مغور عن التجمع الوطني للأحرار، فضلا عن أعضاء حضور معظم أعضاء اللجنة ممّن صوتوا بالإجماع على القانون المذكور في 25 أكتوبر 2022، بعدما تقدموا بـ7 تعديلات قُبلت منها 4، قبل موافقة البرلمان بغرفتيه على القانون المذكور بالإجماع.

> «إسرائيل هي التي أجبرت المغرب على إصدار قانون يسمح بحمل السلاح وجرى طمسه وتمريره في صمت»، تمهيدا لتشييد مصنعين كانت شركة Elbit Systems الإسرائيلية للصناعة الحربية، قد أعلنت عنهما في شهر يونيو من سنة 2023
>
> نبيلة منيب النائبة البرلمانية عن الحزب الاشتراكي الموحد

ما الداعي لتسليح المغاربة؟

من جانبه، عزا وزير الداخلية، عبد الوافي لفتيت، ضرورة هذا القانون إلى تحديث وتجويد الترسانة القانونية ذات الصلة بالأسلحة النارية لكي تصبح قادرة على مواكبة مختلف التحولات والتطورات القانونية والإجرائية والتكنولوجيا الحديثة، مشيرا خلال عرضه له أمام أنظار البرلمان، إلى أن هذه الترسانة القانونية الجديدة، تُمكن من رفع التحديات الأمنية التي أصبح يعرفها هذا المجال خاصة مع التطور الملحوظ الذي عرفته صناعة هذه الأسلحة واستيرادها وتصديرها والمتاجرة بها وحيازتها سواء بصفة مشروعة أو غير مشروعة.

ومن المهم الإشارة، إلى أن هذا القانون جاء في وقت أقرّت الحكومة على رأس وزير داخليتها بأن الإطار التشريعي الوطني القديم أضحى غير قادر على تأطير جميع التصرفات والوقائع المرتبطة باستخدام الأسلحة النارية مع اعتماده عقوبات غير رادعة بالشكل المطلوب، خصوصا وأنه بات متجاوزا في العديد من مقتضياته، بعدما صادق المغرب بتاريخ 17 أبريل 2009 على بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، المُكمّل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة الموقع بنيويورك في 30 ماي 2001.

وقبيل دخول القانون المذكور حيّز التنفيذ، كان المغرب يحتكم إلى ظهير 31 مارس 1937 المنظم لاستعمال الأسلحة النارية والذي أبرم تحت طائلة الاستعمار الفرنسي لضبط جلب الأسلحة للمنطقة الفرنسية من الإيالة الشريفة وقتها وفي المتاجرة بها وحملها وحيازتها واستيداعها وفق الظهير الشريف رقم 1.58.286 الصادر في 17 من صفر 1378 الموافق لـ 2 شتنبر 1958 (بشأن الزجر عن المخالفات للتشريع الخاص بالأسلحة والعتاد والأدوات المفرقعة).

ويتضمن هذا القانون المتآكل باعتباره إرث استعماري، مجموعة من المفاهيم التي باتت متجاوزة بالنسبة لمغرب القرن الحادي والعشرين، الأمر الذي دفع الحكومة وفق تصورها، إلى بلورة قانون يواكب أوراش التحديات التي يعرفها المغرب على كافة المستويات، تفاعلا مع مختلف الفاعلين الدوليين والوطنيين المتدخلين في مجال الأسلحة النارية، لتمكين المملكة من نص قانوني مساير لمختلف التحولات التكنولوجية والتقنية التي لحقت بهذا المجال الكفيل بإحداث التوزان بين الالتزامات الدولية للمملكة والحفاظ على أمنها وحماية مصالحها الاقتصادية، مع التمكين من استكمال الترسانة القانونية المنظمة للأسلحة النارية إلى جانب تعزيز آلية مراقبة الأسلحة النارية وتنظيم جميع أنواع المعاملات المرتبطة بها.

ويشمل القانون الجديد 109 مادة، تتضمنها مقتضيات تتحدث عن الاتجار في الأسلحة النارية وأجزائها وعناصرها وتوابعها وذخيرتها، أو استيرادها وإدخالها إلى التراب الوطني، أو تصديرها وإخراجها من التراب الوطني، أو حيازتها أو استعمالها في إطار القنص السياحي والرماية وإعطاء انطلاق المنافسات الرياضية.

ويُستثنى من أحكام هذا القانون الذي دخل حيّز التنفيذ في يناير 2023، الأجهزة المكلفة بالدفاع الوطني والمصالح المكلفة بالأمن، التي تظل خاضعة لمساطرها الداخلية، وأعوان الدولة الذين يحملون السلاح بمقتضى صفتهم أو وظيفتهم.

بين الحماية والرماية والقنص.. تتعدد الرخص والشروط

حسب نص القانون المذكور الذي اطلعت عليه «الصحيفة»، تتوزع رُخص حيازة السلاح بالمغرب بين رخصة حيازة أسلحة القنص والرماية الرياضية، والتي تهم سلاح القنص والرماية الرياضية وسلاح الهواء المضغوط، ورخصة حيازة سلاح الحماية، الخاصة بالمسدس اليدوي، ورخصة حيازة الأسلحة التقليدية، الخاصة بالأسلحة التقليدية، إضافة إلى الرخصة الخاصة بأسلحة إعطاء انطلاق المنافسات الرياضية.

وتُمنح تراخيص حيازة الأسلحة بالمغرب بناء على طلب يجب أن يستوفي مجموعة من الشروط تتمثل في أن يكون صاحب الطلب بالغا سن الرشد القانوني، وأن يكون ممتعا بحقوقه الوطنية والمدنية، وأن يكون ممتعا بقدرته البدنية والعقلية، وألا يكون قد سبقت إدانته بمقرر قضائي مكتسب لقوة الشيء المقضي به من أجل ارتكاب جناية أو جنحة، باستثناء الجنح غير العمدية.

ومن الشروط التي وضعها القانون، هي أن يلتزم طالب الحصول على الرخصة باكتتاب تأمين لتغطية الأضرار التي قد تلحق بالغير جراء استعمال الأسلحة النارية، ولتغطية المسؤولية المدنية، وأن يثبت إقامته بالمغرب بالنسبة إلى الأشخاص من جنسية أجنبية، وأن يكون منخرطا في جمعية للقنص أو جمعية للرماية الرياضية إذا تعلق الأمر بالترخيص بحيازة أسلحة القنص والرماية الرياضية.

ويُلزم القانون حامل السلاح الناري بالحفاظ على سلاحه وعدم استخدامه لأغراض أخرى غير تلك التي مُنح له الترخيص من أجلها، كما يجب عليه عدم تسليم سلاحه لأي كان إلا في الحالات المقررة في التشريع الجاري به العمل، والاحتفاظ بسلاحه في مسكنه المصرح به لدى الإدارة.

ووفق نص القانون الذي دخل حيّز التنفيذ، فإنه يتعين على حائز السلاح الذي يتغيب عن محل مسكنه لمدة تزيد على 30 يوما إيداع السلاح الناري والذخيرة، مقابل وصل، لدى تاجر الأسلحة بالتقسيط، وإذا تعذر ذلك، لدى مصالح الدرك الملكي أو الأمن الوطني.

> **ويُلزم القانون حامل السلاح الناري بالحفاظ على سلاحه وعدم استخدامه لأغراض أخرى غير تلك التي مُنح له الترخيص من أجلها، كما يجب عليه عدم تسليم سلاحه لأي كان إلا في الحالات المقررة في التشريع الجاري به العمل، والاحتفاظ بسلاحه في مسكنه المصرح به لدى الإدارة.**

تسليح المراهقين والقاصرين تحت الوصاية

ومن المواد المثيرة التي تتضمّنها نص القانون المذكور، هي المادة 59 التي تمكّن القاصرين المغاربة ممّن تبلغ أعمارهم 16 سنة كحد أدنى، من ترخيص يؤهلهم لاستخدام السلاح الناري المقيد في الترخيص بحيازة أسلحة القنص والرماية الرياضية والمسلم لنائبه الشرعي من أجل ممارسة نشاط الرماية الرياضية.

وبناء عليه، تقوم الإدارة بتضمين هوية القاصر في الترخيص المسلم لنائبه الشرعي، ولا يمكن للقاصر استعمال السلاح الناري إلا أثناء ممارسة نشاط الرماية الرياضية وبحضور نائبه الشرعي الذي يعتبر مسؤولا عن السلاح الناري المستعمل، وفق نص المادة المذكورة من القانون الساري التنفيذ، وهو ما لاحظه أحد المستشارين خلال مناقشة عرض النص القانوني لوزير الداخلية لفتيت بلجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية، بعد انتهائها من دراسة مشروع القانون رقم 86.21، في 16 و29 نونبر 2022، حيث استفسر الوزير الوصي، حول الترخيص للقاصر لحمل السلاح ومدى إمكانية تشكيل ذلك خطرا على المجتمع، خاصة مع الحوادث الكثيرة التي تقع في مجموعة من الدول، ومدى تأطير مقتضيات هذا القانون قانون للأسلحة التقليدية التي تستعمل في الفروسية التقليدية (التبوريدة) والحوادث التي تعرفها.

ووفق تقرير المناقشة الذي تتوفر عليه «الصحيفة»، فإن المستشارين في الغرفة الثانية، طالبوا بضرورة ربط الترخيص بحمل السلاح بالمشاركة في تدريب في مراكز تخصص لهذه الغاية يؤطرها رجال الأمن والدرك الملكي متخصصين، وبإخضاع الحاملين للترخيص لتشخيص طبي سنوي يبين الحالة النفسية والطبية لهم نظرا لخطورة حمل السالح، وللتأكد من عدم استعماله في غير محله وغرضه، وإخضاع السلاح لمراقبة تقنية دورية، وكذا إعادة النظر في المقتضى المتعلق بأجل وضع السلاح وإرجاعه والاستثناءات المتعلقة به.

وهذه المخاوف التي عبّر عنها مستشارو الأمة، قوبلت من طرف وزير الداخلية عبد الوافي لفتيت بنوع من التفهم، بيد أنه تحدّث عن مساعي الدولة لتشجيع نشاط الرماية الرياضية عن طريق تمكين القاصرين البالغين من العمر ستة عشرة من استخدام السلاح الناري وفق الشروط المنصوص عليها في القانون.

وشدّد المسؤول الحكومي، وفق الإيضاحات التي تضمّنها تقرير لجنة الداخلية والذي تتوفر عليه «الصحيفة»، على أن القاصر يستعمل السلاح ليس للصيد، بل للرماية الرياضية، وتحت وصاية ولي أمره الشرعي الذي يكون السلاح باسمه، كما أن استعماله يفرض حضوره وتواجده، وكذلك حضور مدربين، مضيفا أن هذا القانون جاء لتنظيم حمل السلاح ولا يبتغي الجزر، ولإرساء المقتضيات القانونية لضمان حيازة سليمة للأسلحة النارية، وكذلك لتحسين شروط استعمالها مستقبلا.

وعلى إثر التوضيحات التي قدّمها وزير الداخلية عبد الوافي لفتيت وقتها لبرلمانيي الغرفة الثانية حول مشروع قانون رقم 86.21 يتعلق بالأسلحة النارية وأجزائها وعناصرها وتوابعها وذخيرتها، تم التصويت بتاريخ 29 نونبر 2022 من طرف اللجنة على كل مواد القانون، بالإجماع وبدون تقديم أي تعديل، وفق ما هو وارد في تقرير لجنة الداخلية والذي توفر عليه «الصحيفة».

في هذا السياق، حاولنا من جانبنا، التواصل مع وزارة الداخلية ومراسلتهم للمطالبة بإيضاحات أكثر بهذا الخصوص، فضلا عن المطالبة بأرقام ومعطيات محينة عقب مُضي عام على تنزيل هذا القانون بما فيها عدد الرخص المسلمة بيد أنها وإلى حدود كتابة هذه الأسطر لم تتوصل بعد بأي مستجد.

> **لا يمكن للقاصر استعمال السلاح الناري إلا أثناء ممارسة نشاط الرماية الرياضية وبحضور نائبه الشرعي الذي يعتبر مسؤولا عن السلاح الناري المستعمل**

عقوبات زجرية في انتظار المخالفين

وفق نص القانون، يمنع الاتجار واستيراد وحيازة الأسلحة النارية المركبة، والأسلحة النارية المصنوعة بالكامل من البوليمير أو التي يكون الجزء أو الأجزاء الموسومة فيها مصنوعة من البوليمير، والأسلحة النارية المصنوعة بتقنية الطباعة الثلاثية الأبعاد، والأسلحة النارية التي تم إبطال مفعولها.

وحدد المصدر ذاته، مجموعة من العقوبات في حق المخالفين منها؛ المعاقبة بالسجن من 10 إلى عشرين سنة وبغرامة قد تصل إلى 2 مليون درهم، كل من استورد الأسلحة النارية، وبنفس العقوبة السجنية لكل من استورد الأسلحة النارية وأجزائها وعناصرها وتوابعها وذخيرتها دون الحصول على الإذن.

نبيلة منيب التي انتقدت المشروع كانت من الصوتين عليه !

ووفق تصريحات منيب الموثقة في مقطع فيديو، والتي جرى تداولها على نطاق واسع على مواقع التواصل الاجتماعي، فإن «إسرائيل هي التي أجبرت المغرب على إصدار قانون يسمح بحمل السلاح وجرى طمسه وتمريره في صمت»، تمهيدا لتشييد مصنعين كانت

ويعاقب بالسجن من 5 إلى 10 سنوات وبغرامة من 50 ألفا إلى 100 ألف درهم كل من حاز سلاحا ناريا دون الترخيص أو الإذن الخاص المنصوص عليهما في القانون.

ووفق نص القانون ذاته، فإنه يُعاقب بالحبس من شهرين إلى 6 أشهر أو بغرامة من 50 ألفا إلى 100 ألف درهم كل من قام بتنظيم الرماية الترفيهية دون الحصول على الإذن المنصوص عليه، وكل منظم للرماية الترفيهية سمح باستعمال أسلحة غير مرخص بها في نشاط الرماية الترفيهية.

ووفق نص القانون الحكومي، يعاقب بالسجن من خمس إلى عشر سنوات وبغرامة من 100.000 إلى 500.000 درهم في حق كل من قام باستيراد الأسلحة النارية المركبة، أو الأسلحة النارية المصنوعة بالكامل من البوليمير، أو التي يكون الجزء أو الأجزاء الموسومة فيها مصنوعة من البوليمير، أو الأسلحة النارية المصنوعة بتقنية الطباعة الثلاثية الأبعاد، أو الأسلحة التي تم إبطال مفعولها، وبالعقوبة نفسها ضد كل من قام بالاتجار في هذه الأسلحة المذكورة أو حيازتها أو إدخالها إلى التراب الوطني.

وحظر مشروع القانون حيازة سلاح ناري دون الترخيص أو إذن من السلطات المختصة، وقال إنه «ودون الإخلال بالعقوبات الجنائية الأشد المنصوص عليها في التشريع الجاري به العمل، يعاقب بالسجن من خمس إلى عشر سنوات وبغرامة من 50.000 إلى 100.000 درهم كل من حاز سلاحا ناريا دون ترخيص، وهي الأسلحة التي حددتها المادة 54 من مشروع القانون في «سلاح القنص والرماية الرياضية، وسلاح الهواء المضغوط»، كما يهم المنع أيضا «المسدس اليدوي إلا بعد الحصول على الترخيص بحيازة سلاح الحماية، وكذا السلاح التقليدي».

كما ينص مشروع القانون على معاقبة كل تاجر أسلحة قام ببيع أصله التجاري دون الحصول على الإذن المنصوص عليه في هذا القانون بالسجن من سنتين إلى خمس سنوات وبغرامة من 50 ألف درهم إلى 100 ألف درهم. وبالحبس من سنتين إلى خمس سنوات وبغرامة من 250 ألف إلى 500 ألف درهم في حال قام بنقل الأسلحة النارية وأجزائها وعناصرها وتوابعها وذخيرتها دون التوفر على إذن تسلمه الإدارة.

يمنع الاتجار واستيراد وحيازة الأسلحة النارية المركبة، والأسلحة النارية المصنوعة بالكامل من البوليمير أو التي يكون الجزء أو الأجزاء الموسومة فيها مصنوعة من البوليمير، والأسلحة النارية المصنوعة بتقنية الطباعة الثلاثية الأبعاد، والأسلحة النارية التي تم إبطال مفعولها.

وبموجب القانون «يمكن للإدارة أن تأذن بالإدخال المؤقت لأسلحة القنص والرماية والرياضية والأسلحة التقليدية وأجزائها وعناصرها وتوابعها المرتبطة بها، وذخيرتها عند الاقتضاء لفائدة الأشخاص غير المقيمين بالمغرب من أجل المشاركة في أنشطة القنص أو الرماية الرياضية أو الفلكلور بناء على طلب يقدم، حسب الحالة، من لدن منظم القنص السياحي أو جامعة الرماية الرياضية أو الجهة المنظمة للتظاهرة الفلكلورية».

ويلزم مشروع هذا القانون، منظمي القنص السياحي أو جامعة الرماية الرياضية أو الجهة المنظمة للتظاهرة الفلكلورية، «القيام بإجراءات حصول القناصين غير المقيمين بالمغرب على ترخيص بحيازة أسلحة القنص والرماية الرياضية موضوع الإدخال وذلك قبل دخولهم للمغرب». ويسلم الإذن، وفق نص القانون، بالمركز

> وحظر مشروع القانون حيازة سلاح ناري دون الترخيص أو إذن من السلطات المختصة، وقال إنه **«ودون الإخلال بالعقوبات الجنائية الأشد المنصوص عليها في التشريع الجاري به العمل، يعاقب بالسجن من خمس إلى عشر سنوات وبغرامة من 50.000 إلى 100.000 درهم كل من حاز سلاحا ناريا دون ترخيص»**

الحدودي بعد التأكد من توفر الأشخاص غير المقيمين بالمغرب المشاركين في أنشطة القنص على الترخيص، إلا أن مدة صلاحية الإذن لا يمكن أن تتجاوز مدة صلاحية الترخيص المذكور، يضيف القانون.

وبحسب مقتضيات القانون فإنه يمكن لعناصر الأمن التي تحل بالمغرب من أجل القيام بمهام رسمية أو التي ترافق الوفود الرسمية والشخصيات التي تزور المغرب إدخال المسدسات اليدوية وذخيرتها بشكل مؤقت إلى التراب الوطني بعد الحصول على إذن تسلمه الإدارة على مستوى المراكز الحدودية. وينص القانون على أنه «يتعين على المعنيين بالأمر إخراج المسدسات اليدوية وذخيرتها عند مغادرتهم للتراب الوطني وتسليم الإذن الممنوح لهم إلى الإدارة على المستوى المراكز الحدودية».

مجلة
الصحيفة السياحية

في الأكشاك

#assahifa
www.assahifa.com

الصحيفة
ASSAHIFA.COM

«فاغنر» بحديقة المغرب الخلفيّة

كيف وظفت الجزائر الدروع الإعلامية للتنظيم الروسي في إفريقيا من مؤثرين وقنوات تلفزية لضرب مصالح المملكة في القارة

الصحيفة – المهدي هنان

نهايةُ العام 2021، انتشرت صورةٌ مفبركةٌ على الانترنت لموقع ينتحل هوية موقعٍ آخر تابع لقوات فاغنر الرّوسية، مُحدثةً جدلاً. تُظهر الصورة خارطة شمال وغرب إفريقيا، ويتضح من خلالها أن المملكة المغربية أصبحت «مُحاصرةً» بحضور فاغنر. ألف مقاتل في موريتانيا، 3 آلاف بمالي، ألف بالجزائر ثم 7 آلاف بليبيا و3 آلاف في السودان، بالإضافة إلى آلاف آخرين موزّعين على دول غرب إفريقيا. أي أنّ حدود المغرب البريّة، شرقا وجنوبا، باتت كُلها تعرف حضورا لهذا التنظيم العسكريّ المثير للجدل.

سقطت بعضُ وسائل الإعلام المغربيّة والأجنبيّة في الفخّ، ونشرت حينها هذه الصورة التّي اتضح لاحقا أنها بعيدة عن الواقع. لكن التخوّفات التي أفضت إليها في حينه، ما تزال مشروعيّتها قائمة لحد الساعة، خاصة بعد التطورات التي في العام الأخير المحيطُ الإقليميّ للمملكة..وهي تسارعات جيو-سياسيّة لفاغنر الروسيّة يد طولى فيها.

فبعد التمرّد الفاشل لزعيمها السابق، يفغيني بريغوجين، على الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، وإعلان مقتلهِ المثير للجدل، في تحطّم طائرة شمال مُوسكو، هو وديمتري أوتكين، المؤسّس الفعليّ لهذا التنظيم العسكري؛ حسمت تقاريرُ دوليّة في أن إبعاد فاغنر من التراب الروسي خطوةٌ لا محيد عنها، وهو ما يعني إعطائها دوراً أكبرَ خارج الحدود، وعلى رأس مناطق النفوذ هاته التي يشتغلُ عليها التنظيم، نجد غرب إفريقيا. وهي مهمّةٌ اقتصاديّة، عسكريّة، وجيو- سياسيّة جِدُّ معقدة.

في تقريرنا هذا، سنتعرّضُ لكيفية تغلغل قوات فاغنر الروسية في غرب إفريقيا، ضمن مُهمّة أوسع تهدف إلى إضعاف النفوذ الأوروبيّ الأمريكيّ في المنطقة. وسنتفحصّ تأثيرات هذا الحضور على مصالح المغرب، خاصّة في ما يتعلّق بقضيّة الوحدة الوطنيّة. فهل تعملُ فاغنر على دعم الأطروحة الجزائرية عبر تمويل مؤسسات إعلامية وصفحات في السوشل ميديا لمهاجمة المغرب؟ أم أنّ التوجه هذا، بمباركة النظام الجزائري، حقّق نتائجَ عكسيّة لنظام عسكري أصبح لا يُخفي امتعاضه من تحرّكات موسكو على حدوده؟

شهر شُتنبر 2022، راج على شبكة الإنترنت مقطع فيديو لزعيم فاغنر الراحل، يفغيني بريغوجين، وهو يستقطب سجناءً بأحد المؤسسات السّجنية الروسية للمشاركة في القتال ضد الأوكرانيين.

وعكس نهجه الدائم، حينها، القائم على نُكران علاقتهِ بفاغنر، ستكون هذه هي المرة الأولى التي يصفُ فيها، صوتاً وصُورةً، فاغنر بمجموعتهِ، متحدّثا للمُتحلّقين حولهُ عمّا تقومُ به من خدمات، قبل أن يختم حديثهُ، بملامح باردة، بتحذير من سيوافق على المشاركة في هذه المُهمّة ثمّ يغيّر رأيهُ بعدها ويُقرّر الفرارَ، من أن مصيرهُ سيكونُ هو الإعدام. وينصرفُ بعدها بريغوجين تاركا صمتاً مُطبقاً يُحيط بالحاضرين.

في تحقيقٍ مرئيٍّ أنتجتهُ المؤسّسة الإعلاميّة الشّهيرة «وول ستريت جورنال»، وصفت الأخيرة فاغنر بأنها تحوّلت، خلال العشر سنوات التي تلت تأسيسها (2014 إلى الآن)، من شركة للجنود المرتزقة، إلى شبكة معقّدة من الأعمال التجارية الجارية بأربع قارّات هي أوروبا، إفريقيا، آسيا ثم أمريكا اللاتينية. ومن خلال فحص «وول ستريت جورنال» لأرشيفات الشحن، وقواعد بيانات حكومية، ووثائق العقوبات الاقتصادية، وسجلات الشركات، كشفت عن 64 شركة كبرى مرتبطة بمالك السابق فاغنر بريغوجين، نصف هذه الشركات يُستعمل من قبل التنظيم العسكري كشبكة معقدة لتوفير التمويل وضمان سلاسة الإمدادات الماديّة واللوجستيّة التي تغذي عمليات فاغنر في مختلف دول العالم.

إذ تُستعمل هذه الأموال لتسديد رواتب المقاتلين والعاملين، شراء الأسلحة وغيرها من الاحتياجات الكلاسيكية لأي مؤسسة عسكرية، مع تجنُّب ارتباط هذه التمويلات بالحكومة الروسيّة.

يرى بعض الخبراء أنّ نجاح نموذج فاغنر في سوريا حفّزها على الانتشار في إفريقيا، وخاصة بليبيا ومالي والسودان وأفريقيا الوسطى والموزمبيق ومدغشقر، مع وجود رغبة قوية في التوسع في تشاد وبوركينا فاسو وساحل العاج. بيد أن أنجح نموذج لها في القارة السمراء، هو الخاص بإفريقيا الوسطى. يقول مستشار رئيس برلمان (المعروف بالجمعية الوطنية) هذه الدولة بين 2017 و2018، بيرتان مابولا، في تصريحات سابقة إن «فاغنر دخلت إلى البلد تحت يافطة تأمين التراب الوطني، بينما الهدف الخفي معروف، وهو بسط يدها على ثروات البلاد».

هكذا، تقومُ فاغنر بتأسيس شركات لتعدين ثروات طبيعيّة وبيعها حول العالم، بحيث تستهدف الدول التي تواجهُ تحدّيات أمنيّة داخليّة، وعلى رأسها دُولٌ تَراجعَ فيها الحُضور العسكريّ الفرنسيّ، الذي دامت سطوتهُ لعقود طويلة.

يقول الموساوي العجلاوي، الأستاذ الباحث بمركز إفريقيا والشرق الأوسط للدراسات لتفسير هذا الوضع، إن مصالحُ رُوسيا هي التي تحدّد تحركات فاغنر في القارّة الإفريقية. «لهذا ليس هناك سياسة واحدة موحّدة لهذا التنظيم في القارة السمراء. ففاغنر في جنوب السودان، مثلا، ليست هي فاغنر في مالي أو السودان أو غيرها. كما أنها تتحرك فوق مصالح الدولة المتواجدة فيها. أي أنها تلبي الحاجيات الاستراتيجية لموسكو، وفي نفس الوقت، تحقق أهداف النظام التي تشتغل لصالحه، وعلى رأس هذه الأهداف الاشتغال على الإكراهات المتعلقة بالأمن».

ويضيف العجلاوي، في حديثه لـ«الصحيفة» أنه منذ اختفاء زعيمها، ومكونات فاغنر تتغير وتتشكّل من قبل روسيا، حسب التحولات الجيوسياسية في المنطقة. «فوصول هذه القوات من الأساس، جاء بعد انسحاب فرنسا من المنطقة مُرغمة. فروسيا فهمت، أكثر من فرنسا، التي لديها حضور يفوق القرنين من الزمن في إفريقيا، أنّ الإشكال الكبير في المنطقة هو وجود هوّة كبيرة بين الدولة والأمّة. وأن السيادة أصبحت مطلبا شعبيا كبيرا. وهو ما يفسر موجة الانقلابات العسكرية التي عاشتها القارة في السنوات القليلة الماضية. استغلّت روسيا هذا المعطى وشجّعت هذه الدول التي تتعامل معها على فرض هيبتها كدول. وكانت بذلك، أذكى من عدد من القوى الأوروبية، في تموقُعها داخل هذه الرقع الجيوسياسية الجديدة».

ففي حالة إفريقيا الوسطى، التي باشرت فيها أنشطتها في يناير 2018، تستعمل فاغنر شركة تدعى سيوا (SEWA)، لتوفير الخدمات الأمنيّة للرئيس ولعدد من المسؤولين الكبار في هرم السُّلطة. وأيضا لتدريب الجيش النظامي على التصدي لزحف الثُّوار. وهي مجرد شركة تابعة لمجموعة أكبر تسمى «لوبايي إنفاست»، لها، على الأقل، 3 رخص للتعدين بهذا البلد. وهو تكتيك من بين تكتيكات أخرى عديدة، تُشكل كل واحدة منها الحمض النووي لعمل هذه الماكينة المُعقّدة.

+ . ... تقومُ فاغنر بتأسيس شركات لتعدين ثرواتٍ طبيعيّة وبيعها حول العالم، بحيث تستهدف الدول التي تواجه تحدّيات أمنيّة داخليّة، وعلى رأسها دُولٌ تَراجعَ فيها الحُضور العسكريّ الفرنسيّ، الذي دامت سطوتهُ لعقود طويلة.

ظلّ مُوسكو لمُحاصرة القوى الأوروبيّة

في مقال له بـ«لاكوتيديين»، بعد التمرد الفاشل لزعيم فاغنر، يرى مصطفى طوسة، المحلل السياسي المغربي المقيم بفرنسا «أن زلزال فاغنر الذي ضرب رُوسيا سيكون له حتماً تأثيرٌ على جُغرافية الأزمات الدوليّة. وقد شعرت بموجاته الارتداديّة بشكل خاصّ بلدان المغرب العربي». وينبّه المتابع للسياسة الخارجية المغربية إلى أن المغرب «يجب أن ينظُر بشكل حذر إلى هذه التطورات». ليطرح السؤال، المُنسجم مع التخوفات من هذا التنظيم المثير للجدل التي تحدثنا عنها سابقاً: «تحت تأثير جزائري وإيراني، أليس مُمكنا لمجموعة فاغنر أن تتقرب من ميليشيات البوليساريو الانفصالية لإقامة قواعد تدريب هناك وتُشكل بذلك تهديدا للجيران؟ صحيحٌ أنّه لم تُثبت أية حقائق حتى الآن إمكانية هذا الوضع، إلا أن أجندات بعض القوى المنخرطة في صراع الصحراء المغربية كانت تتجه نحو ذلك. إن النظام الجزائري، اليائس في مواجهة الأداء الدبلوماسي المغربي، لديه مصلحة في وجود سياق من الفوضى الإقليمية. ومن ثمة، فإنه سيشجّع على تمركز ميليشيات مسلحة في هذه المنطقة مثل حزب الله اللبناني وقوات فاغنر الروسية».

ويُشدّد العجلاوي على أن أجندة فاغنر اليوم –التي هي نفسها أجندة روسيا، حسبما يؤكد عليه– هي محاصرةُ أوروبّا عبر التموقع في الضفّة الجنوبيّة للبحر الأبيض المتوسّط. فموسكو ترسُمُ، بذلك، حسبهُ، خطّ نفوذٍ مُمتدّ من البحر الأحمر إلى المحيط الأطلسيّ.

هو طموحٌ كبير إذن، في مقابل مخاوفَ مغربيّة من علاقة مُلتبسة، ومن تحرُّكات في حديقة المملكة الخلفيّة، سيكون لها، لا محالة، تأثير، إيجابا أو سلبا، على تحركات الرباط القويّة بغرب إفريقيا خلال السنوات الماضية، عبر إعطاء الانطلاقة لنَفَس جديد من الشراكة المتقدمة، لعل أبرز مثالينٍ على هذه التحركات: مشروعُ أنبوب الغاز المغربيّ النيجيريّ الذي سيمرُّ عبر 13 دولة إفريقية، وهي: نيجيريا، بنين، التوغو، غانا، ساحل العاج، ليبيريا، سيراليون، غينيا، غينيا بيساو، غامبيا، السنغال، موريتانيا والمغرب، قبل وصوله إلى الأسواق الأوروبية. إلى جانب الدعوة لتمكين مجموعة دول الساحل الإفريقي، من الولوج إلى المحيط الأطلسي، والاستفادة منه، وذلك في خطاب ملكيّ بمناسبة الذكرى 48 للمسيرة الخضراء. إذ قال الملك محمد السادس حول الخطوة، إن «نجاح هذه المبادرة، يبقى رهينا بتأهيل البنيات التحتية لدول الساحل، والعمل على ربطها بشبكات النقل والتواصل بمحيطها الإقليمي».

فهل تعملُ فاغنر حقّا على دعم الأطرُوحة الجزائريّة، عبر تمويل مؤسسات إعلاميّة وصفحات في السُّوشل ميديا لمهاجمة المغرب؟ أم أن التّوجه هذا، بمباركة النظام الجزائري، حقّق نتائج عكسية لنظام العسكر الذي أصبح لا يخفي امتعاضهُ من تحركات موسكو على حدوده؟

يرى بعض الخبراء أنّ نجاح نموذج فاغنر في سوريا حفّزها على الانتشار في إفريقيا، وخاصة بليبيا ومالي والسودان وأفريقيا الوسطى والموزمبيق ومدغشقر، مع وجود رغبة قوية في التوسع في تشاد وبوركينا فاسو وساحل العاج.

مُؤثّرون ووسائل إعلام في خدمة «الكلاشنكوف»

للإجابة على هذا السؤال الجوهري، من الأفيد أن نفصّل أولا في كيفية عمل فاغنر داخل هذه الدول المتواجدة بها وتقاطعات ذلك مع مصالح المغرب، وخاصة في ما يتعلق بقضية الصحراء. ولا نقصد بالعمل هنا جانبه العسكري، بل جانبه المتعلق بالتأثير. بحيث يتقاطع فيه السياسي، بالإعلامي بالأكاديمي بالمدني.

بكثير من التبسيط: تستعملُ فاغنر شبكة من المؤثرين ووسائل الإعلام والسياسيين، فضلا عن استعمالها لتقنيات الشبكة العنكبوتية وتفرعاتها التي يبقى الروس من أقوى خبرائها على الإطلاق. بالنسبة لاستعمال فاغنر لمؤثرين للترويج للخطوط العريضة لخطابها، سنسلّط الضوء على مثالين هما كيمي سيبا، الذي هو واحد من أشهر هؤلاء المؤثرين، والمثال الثاني هو المُؤثرة ناتالي يامب.

يحملُ سيبا الجنسيتين الفرنسيّة والبينينيّة. نشط بفرنسا سنوات 2000، في إحدى الحركات التي استلهمت عملها من حركة «بلاك بانثرز» (الفُهودُ السُّود) الأمريكية الشهيرة التي دافعت عن حقوق السود بالعالم الجديد عقب مقتل مالكوم إكس. التقى هذا المؤثر المفوّه والذي له آلاف من المتابعين، كما يحكي في مقطع تلفزيوني موجود على الشبكة العنكبوتية، زعيم فاغنر سنة 2018. وأخبره الأخير بأنه معجب بالعمل الكبير الذي يقوم به في محاربة المصالح الفرنسية بإفريقيا، مبشّرا إياه ببداية علاقة تعاون بالتعبير الآتي الذي نقله سيبا: «عدو عدوي، هو صديقي».

<< يُشدّد العجلاوي على أن أجندة فاغنر اليوم -التي هي نفسها أجندة روسيا- هي محاصرةُ أوروبّا عبر التموقع في الضفّة الجنوبيّة للبحر الأبيض المتوسّط. فموسكو ترسُمُ، بذلك، حسبهُ، خطّ نفوذٍ مُمتدّ من البحر الأحمر إلى المحيط الأطلسيّ.

تلقى سيبا بين 2018 و2019، حسب وثائق كشفها صحافيو مجموعة من وسائل الإعلام الأوروبية في عمل مشترك، هي جون آفريك، آرتي، ودي فيلت، 400 ألف دولار كتمويل من فاغنر. وفي مقابلة أجراها مع قناة «VoxAfrica» التليفزيونية الإفريقية، تظهر طبيعة الخدمات التي يسديها «مؤثرو فاغنر» للتنظيم. بحيث دافع كيمي سيبا عن استيلاء الجيش المالي على السلطة في عام 2021. ونشر المقابلة على موقع يوتيوب، حيث تمت مشاهدتها أكثر من 69 ألف مرة وحصلت على 2700 إعجاب. في الفيديو، يشرح سيبا الحاجة إلى السيادة الإفريقية، وهي النقطة التي سبق وشرحها الخبير في الشأن الإفريقي العجلاوي، خلال حديثه مع

«الصحيفة». أي ما تميزت به السياسة الخارجية الروسية في علاقتها بغرب إفريقيا، عن القوى الاستعمارية التقليدية.

يقُول سيبا خلال هذه المقابلة إن روسيا في القرن الحادي والعشرين تختلف عن الاتحاد السوفياتي في الستينيات، كما يدعو مالي ودول الساحل إلى تحرير نفسها من نفوذ فرنسا والغرب، مقدمًا روسيا كدولة شريكة لتحقيق هذه الأهداف.

في ورقة لـ «كودا ستوري»، وهي وسيلة إعلامية غير ربحيّة مُتخصّصة في البحث في جذور الأزمات الدولية المُعاصرة، بعنوان «روسيا تستعمل المؤثرين الأفارقة لنشر أكاذيبها على منصة تويتر»، يقول مارك دوركسن، الباحث في مركز إفريقيا، المؤسسة الأكاديمية التابعة لوزارة الدفاع الأمريكية في التصريحات التي نقلتها عنهُ الوسيلة الإعلامية: «لقد اكتسب بعضُ هؤلاء المُؤثّرين عددًا كبيرًا من المتابعين مؤخرًا، وهم في الحقيقة جزء من ماكينة تضليل أوسع نطاقًا تشغّلها روسيا في إفريقيا من خلال فاغنر». ويضيف: «إنهم يحققون الدخل من عملهم من خلال عائدات إعلانات اليوتوب، أو من المشاركة في إلقاء المحاضرات في الجامعات، أو الحضور مدفوع الأجر في المؤتمرات في روسيا».

جاء في تقرير لوزارة الداخليّة الأمريكية، بعنوان: «حملةُ يفغيني بريغوجين للتّضليل بكافّة إفريقيا»، نُشر في 4 نونبر 2022 أنّهُ «وعلى الرغم من العقوبات الدولية والكشف عن صلاتهم بالكرملين، فإن الأطراف المرتبطة بيفغيني بريغوجين يواصلون العمل في إفريقيا. إنهم يستخدمون المعلومات المضللة في القضايا الحساسة لزيادة نفوذ روسيا وتحقيق أهداف الكرملين الرئيسية. وللحد من تأثير هذه المعلومات المضللة على القارة، تتمثل إحدى الخطوات الأساسية في فهم دورها وتسليط الضوء عليها».

على الرغم من العقوبات الدولية والكشف عن صلاتهم بالكرملين، فإن الأطراف المرتبطة بيفغيني بريغوجين يواصلون العمل في إفريقيا. إنهم يستخدمون المعلومات المضللة في القضايا الحساسة لزيادة نفوذ روسيا وتحقيق أهداف الكرملين الرئيسية.

تقرير الوزارة الأمريكية سلّط الضوء على مثالنا الثاني للمؤثرين الأفارقة المقربين من فاغنر، ناتالي يامب، والتي هي مؤثرة كاميرونية سويسرية. يكشف المصدر ذاته أن لها هي وكيمي سيبا روابط معقدة مع كيانات مرتبطة بالزعيم السابق لفاغنر بيفغيني بريغوجين. على رأس هذه الشّبكة جمعيّة البحث الحر والتعاون الدولي (AFRIC)، التي فرضت عليها الولايات المتحدة عقوبات، إلى جانب مُؤسسة حماية القيم الوطنية (FZNC)، وهي مُؤسسة بحثية روسية، فرضت عليها أمريكا هي الأخرى عقوبات، ثم قناة «أفريك ميديا» التليفزيونية، وهي وسيلة إعلام ناطقة بالفرنسية مقرها في الكاميرون ومرتبطة بـ AFRIC. و«أفريك هي واجهة لعمليات النفوذ الأجنبي لفاغنر في إفريقيا، من خلال دعم عمليات المراقبة المزعومة للانتخابات في كل من زيمبابوي ومدغشقر وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإفريقيا والسودان وموزمبيق»، يسجّل تقرير الداخلية الأمريكية.

أجرت «الصحيفة» بحثًا في أرشيف قناة «أفريك ميديا» التليفزيونية المتوفر على الأنترنت، عبر موقعها الإلكتروني وقناتها الرسمية على موقع يوتيوب. من خلال تحليلنا لتعاطي هذه المؤسسة الإعلامية مع قضايا المغرب، نسجّل أمرين أساسيين: تغطي الأخيرة أخبار المغرب بشكل روتيني على موقعها الإخباري، وبطريقة تبدو متوازنة في ظاهرها. إلا أن برامجها الحوارية التي تستضيف خلالها بعض الضيوف لمناقشة مواضيع اقتصادية وسياسية تهم المنطقة الإفريقية، يبدو جليا أن الطرح المعادي للمغرب يكون أكثر بروزا، وذلك من خلال فتح المجال لمن يُقدمون بالخبراء، كثيرٌ منهم يحملون الجنسية الجزائريّة.

ولتوضيح المسألة، نُقدم مثالين اثنين: قبل سنتين تقريبا، أعلنت القُوات المسلّحة الملكيّة إنشاء منطقة عسكريّة جديدة شرق البلاد، بالقرب من الحدود الجزائرية. قدّمت نشرة الأخبار الخاصة بالقناة الخبر مُذكرة بخلفيّة الصراع المغربي الجزائري. ثم مباشرة بعد ذلك ربطت الاتصال بضيف للتعليق على الخبر. ضيفٌ واحدٌ وليس اثنين لتقديم روايتين متقابلتين، إن وُجدتا. والمفاجئة هي أن الضيف صحافي جزائري مقيم بفرنسا اسمه جمال أبينا، وهو ضيف يتردد على القناة، على الرغم من أن الخبر يهم المغرب بالدرجة الأولى. والمثير في الأمر أن مقدمة النشرة قدمت الضيف -دون الإشارة لجنسيته وصفته- ثم توارت للخلف وتركت له أزيد من 6 دقائق لتقديم رواية منحازة للسردية الجزائرية، سواء على المستوى الترمونولوجي أو على مستوى المضمون. إذ قدم هذا الضيف المغرب على أساس «المحتل» واصفا المسيرة الخضراء بالاجتياح لـ«الصحراء الغربية» بعد خروج المستعمر الإسباني.

واصل الضّيفُ تحليله بالتذكير بسياق الصراع بين الرباط والجزائر العاصمة، معرجا على تطورات السنوات القليلة الماضية، من اعتراف أمريكي وما تلاه. ثم ذهب في اتجاه أن المغرب يشتري أسلحة بالستية أمريكية ودرونات تركية لـ«استدراك تأخره عن الجزائر في مجال القوة العسكرية» وأن إنشاء هذه المنطقة العسكرية هي «إشارة قوية من المغرب للجزائر مفادها أننا سنضعُكم في قلب صراع عسكريّ مُحتمل قد يتفجر في أي لحظة».

المثالُ الثاني هو حلقةٌ حواريّة لنفس القناة منشورةٌ على يوتيوب بعنوان «الساحل: لماذا يُخيف المحور الروسي الجزائري الإيراني حلف شمال الأطلسي؟» حمّلتها قناة معادية للمغرب وبثتها بعنوان آخر: «جمال أبينا ورافا يعريان البروباغاندا الفجة للمغرب ضد سياسة الجزائر في الساحل». والاسم الأول هو نفسه اسم الصحافي الجزائري المشار له أعلاه. وبالعودة للفيديو الأصلي للحلقة، المنشورة على القناة الرسميّة لـ«أفريك ميديا» على اليوتيوب، بتاريخ 28 يناير 2024، استضافت القناة إلى جانب الصحافي الجزائري، من قدّمته باسم جيسوس سانشيز لامباس، وبصفة نائب رئيس معهد «كورديناداس» الإسباني. وامتدت الحلقةُ على مدى ساعة من الزّمن تقريبا، في ظل غياب تام للرأي الآخر، بحيث ظل الضيفان يتّهمان المغرب بالترويج لدعاية سياسيّة تتمثل في «وجود حلف إيراني جزائري» مُتحالف مع ميليشيات البوليساريو.

هذا، ويبقى ثاني موضوع يحظى بالمتابعة/الشعبية داخل موقع هذه القناة هو وسمٌ روسيا، مباشرة بعد وسم مالي. الذي يرتبط بالأول

يقُول سيبا خلال هذه المقابلة إن روسيا في القرن الحادي والعشرين تختلف عن الاتحاد السوفياتي في الستينيات، كما يدعو مالي ودول الساحل إلى تحرير نفسها من نفوذ فرنسا والغرب، مقدمًا روسيا كدولة شريكة لتحقيق هذه الأهداف.

لا محالة. وعلى قناة اليوتيوب، التي يُتابعها قرابة المليون مشترك، من أصل أكثر 10 فيديوهات مشاهدةً في تاريخ القناة، 5 منها حول الرئيس الروسي، والخمسة المتبقّية تتناول الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، ثلاثة منها تُبين ضيوفاً يُهاجمون سياستهُ. كما أن أكثر فيديو مشاهدة للقناة على يوتيوب (حوالي 3 ملايين مشاهدة) هو بدوره حول الرئيس الروسي، بعنوان : «فلاديمير بوتين في الكرملين: استمعوا بتأني لهذه الندوة الصحافية».

يقُول القليوبي رامي، وهو أستاذ بكلية الاستشراق بموسكو، في حديثه مع «الصحيفة»، إنه يُمكن وصف موقف مُوسكو من قضيّة الصحراء بكونه حيادًا إيجابيًا. «صحيحٌ أنّ علاقات روسيا مع الجزائر أقوى من علاقاتها مع المغرب، لكن، في الوقت نفسه، هُناك علاقاتٌ تتبلورُ، شيئًا فشيئًا، بين الرباط وموسكو. إذْ هُناك انطباعٌ من المواقف الرّسمية الروسية بأنّ هُناك مساراً للحفاظ على العلاقات الطيّبة بين البلدين، والتعامل على أساس أنّ الأزمةَ في شمال إفريقيا هي بين أشقّاء مآلها الانتهاءُ إن عاجلاً أو آجلاً».

ويُسجّل القليوبي أن رُوسيا لا تملكُ أدواتٌ للتأثير في هذه القضيّة. «إذا ما نظرنا لشمال غرب إفريقيا، سنجدُ أنّ هُناك نفوذاً أوروبيًا كبيرًا. وكُلّما تحرّكنا شرقاً، صوبَ شرق إفريقيا أو إلى الخليج، نُسجّل تراجعا في النفوذ الأوروبي وتنامياً للنفوذ الأمريكيّ. وبالتالي، يُمكن القول إن الدولة العربيّة الوحيدة التّي تتمتعُ فيها روسيا بالنفوذ الكبير هي سوريا، أمّا عدا ذلك، فلا تستطيعُ رُوسيا لعبَ أدوارٍ من قَبيلِ الوساطةِ أو التّسْوياتِ».

تكتيكات فاغنر على الشبكة

نهايةَ فبراير الماضي، كشفتْ وكالة «فيجينوم» الفرنسية، وهي وكالة تم إنشاؤها في عام 2021 للكشف عن التدخل الرقمي من كيانات أجنبية بهدف التأثير على الرأي العام، أن «روسيا تُمهد الطريق لموجة جديدة من التلاعب عبر الإنترنت في الفترة التي تسبق الانتخابات الأوروبية وغيرها من الانتخابات الحاسمة هذا العام». وتفيد الوكالة الفرنسية أن الشبكة الإلكترونية، التي تُسمي «بُورتَال كُومْبَاتْ» (اسم مُستلهمٌ من لعبة الفيديو الشهيرة مُورتَال كُومبات)، تضُمُّ ما لا يقل عن 193 موقعًا تنشر دعاية مؤيدة لروسيا. وأوضحت أن الكثير من المعلومات المُضلّلة الموجهة عبر مواقع التواصل الاجتماعي وتطبيقات المراسلة تستهدف أولئك الذين ينشرون نظريات المؤامرة.

ما أعلنتهُ السلطات الفرنسية، إذا افترضنا صحته، هو جانب من تكتيكات هذا التنظيم المثير للجدل على مدار عقد من الزمن.

يفغيني بريغوجين مؤسس فاغنر السابق الذي توفي في حادثة سقوط طائرته كان يقوم بتمويل وكالة أبحاث الإنترنت (IRA)، وهي مصنعٌ لما يسمى بـ»التّرول» (التّنمر على الإنترنت) تنشط في التضليل في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك إفريقيا. بحيث كشفت عمليات إزالة حسابات «فايسبوك» في يناير 2022 عن حسابات مرتبطة بـ IRA تستهدف الصحفيين الأفارقة بشكل رئيسي

هذه الأخيرة يكشفُها جانب من تقرير آخر لوزارة الداخلية الأمريكية تحت عنوان: «مجموعةُ فاغنر والتضليل الروسي بإفريقيا». نطالع فيه أن «أنشطة فاغنر التضليلية تتجاوز مالي وتمتد إلى أجزاء من إفريقيا لخدمة أهداف الكرملين أو مصالح قيادات فاغنر الخاصة. ومن خلال الشركات التي تستغل الموارد الطبيعية في إفريقيا، والعملاء السياسيين الذين يضعفون الجهات الديمقراطية، وشركات الواجهة التي تتظاهر بأنها منظمات غير حكومية، ومن خلال التلاعب بوسائل التواصل الاجتماعي، تنشر فاغنر معلومات كاذبة للتأثير على السياسة الإفريقية لصالح روسيا».

هذا مع العلم أن يفغيني بريغوجين مؤسس فاغنر السابق الذي توفي في حادثة سقوط طائرته كان يقوم بتمويل وكالة أبحاث الإنترنت (IRA)، وهي مصنعٌ لما يسمى بـ»التّرول» (التّنمر على الإنترنت) تنشط في التضليل في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك إفريقيا. بحيث كشفت عمليات إزالة حسابات «فايسبوك» في يناير 2022 عن حسابات مرتبطة بـ IRA تستهدف الصحفيين الأفارقة بشكل رئيسي في نيجيريا والكاميرون وغامبيا وزيمبابوي والكونغو لتشجيعهم على نشر مقالات نيابة عن IRA دون قصد، يسجّل تقرير الداخلية الأمريكية. ويضيف أن عملية إزالة حسابات على تويتر في جمهورية إفريقيا الوسطى في ديسمبر 2021، كشفت عن مزيج من الحسابات الحقيقية والوهمية المرتبطة بوكالة أبحاث الأنترنت، والتي تهدف إلى تقديم وجهة نظر مؤيدة لروسيا في الخطاب السياسي لجمهورية إفريقيا الوسطى.

في هذا السياق، يقول أحد العاملين السابقين في وكالة IRA، لإذاعة أوروبا الحرة إن «العملُ كان يتطلب جهدًا كبيرًا: نشر ما يصل إلى 120 تعليقًا يوميًا، خلال نوبة عمل مدتها 11 ساعة في غرف الدردشة، وعلى مواقع الويب، وفي وسائل التواصل الاجتماعي التابعة لوسائل إخبارية باللغة الروسية».

في تقرير للمختبر الرقمي للأبحاث الجنائية التابع للمجلس الأطلسي، وهي مؤسسة بحثية أمريكية مؤثرة في مجال الشؤون الدولية، صادر في فبراير 2022 كشف أنّه في الأشهر التي سبقت انتشار مجموعة فاغنر، قدمت شبكةٌ مُنسقةٌ من صفحات فيسبوك في مالي، روسيا على أنها «شريك حقيقي» و«بديل للغرب»، وشجعت على تأجيل الانتخابات، وحاولت حشد الدعم المحلي لفاغنر. وكثيرًا ما رددت وسائل الإعلام المحلية أصداء هذا التوجه.

واعترف الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، حسب التقرير ذاته، بوجود مُنظمات عسكريّة روسيّة خاصّة تعمل في مالي، لكنه نفى أن تلعب حكومتهُ أي دور في أنشطتها. وفي مايو 2022، اعترف وزير الخارجية سيرغي لافروف أيضًا بأن فاغنر كانت في مالي ولكن على «أساس تجاري بحت». ورغم هذه الاعترافات، فإن الحكومة المالية الانتقالية التي تتولى السلطة منذ أغسطس 2020، ظلت تُواصل إنكار وجود قوات فاغنر في البلاد.

فاغنر مالي والجزائر.. هل انقلب السّحرُ على السّاحر؟

سبق للصحافة الفرنسيّة أن اتهمت الجزائر بضلوعها في تمويل تجنيد مرتزقة فاغنر. اتهامات نقلها موقع «ألجيري بارت» الإخباري، الذي أعلن أن الجزائر «وافقت على تمويل ما بين 50 في المائة إلى 70 في المائة من تكلفة صفقة جلب فاغنر إلى مالي». إلا أن بلاغا للسلطات الجزائرية اعتبر ذلك مجرد «ادعاءات لا أساس لها من الصحة»، وأنها صدرت عن وسيلة إعلامية معروفة بولائها لأجهزة أمنية فرنسية.

وبتاريخ لجمعة 26 يناير 2024 نشرت الخارجية الجزائرية بيانا، وجهت فيه اتهامات غير مباشرة إلى روسيا بسبب ضخ مزيد من الأسلحة في مالي، معبرة عن قلقها إزاء «تكثيف برامج التسلح بتمويل من بلدان أجنبية والاستعانة بالمرتزقة الدوليين (في إشارة واضحة إلى قوات فاغنر)، وتعبيد الطريق للتخلي عن الخيار السياسي لفائدة الخيار العسكري لحل الأزمة المالية».

يأتي كل هذا في ظل توتر حاد بين الجزائر والسلطة الانتقالية في مالي، وصل أوجه بعد إلغاء اتفاق الجزائر للسلام في مالي، الموقع بين الطرفين سنة 2015، ما يعني استبعاد الجزائر من أي دور في حلّ الأزمة المالية، لصالح أطراف دولية أخرى.

يقُول رضى اليموري، الباحث في مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد لـ«الصحيفة» حول هذا الوضع، أنّهُ «على الرغم من وفاة زعيمها، واصلت المجموعة عملياتها في مالي، مع وجود إمكانية واردة جدا للتوسع في بوركينا فاسو والنيجر. وفي الواقع، تزايدت وتكثفت عمليات فاغنر في مالي، ليس فقط ضد الجماعات الجهادية، بل لعبت أيضًا دورًا رئيسيًا إلى جانب الجيش المالي للسيطرة على الشمال». ويضيف أنّ «عدم احترام فاغنر للقوانين الدولية وحقوق الإنسان، يزيد من مخاطر ارتكاب الفظائع ضد المدنيين والمجتمعات المشتبه في تعاونها مع الجماعات الجهادية. إذ وَردت تقارير عن مثل هذه الأعمال التي ارتكبتها هذه القوات في وسط وشمال مالي».

ويرى العجلاوي أنه في السّياق الحالي، وخاصّة بعد الحرب الروسية– الأوكرانية، وتغيّر الخريطة الجيو– سياسيّة في عدد من مناطق العالم، ومن بينها شمالُ وغربُ إفريقيا، من المستبعد أن يكون لفاغنر تأثيرا كبيرا على مصالح المغرب. «كان لرُوسيا في السّابق موقفٌ ينتصرُ للجزائر، لكن هُناك تحوُّلات، ولو أنّها طفيفةٌ، في الموقف الرُوسيّ اتجاه القضيّة الوطنيّة. أبرزها عدم رفض جوهر القرارات الأخيرة الصادرة عن مجلس الأمن، بل امتناعها عن التصويت بسبب ما تعلله بالشكل الذي صيغت به هذه القرارات».

مردّ هذه التحولات، حسب الخبير في الشأن الإفريقي، هو منافسة الجزائر لروسيا كبديل لتزويد أوروبا بالغاز، وخاصة إيطاليا. «كما أن صفقات السلاح بين الجزائر العاصمة وموسكو، التي كانت تصل كلفتها حتى 7 ملايير دولار، كانت من أهم أسس هذا التقارب. غير أن روسيا اليوم، ومنذ اندلاع حربها ضد أوكرانيا، لم تعد تزود أي دولة بالأسلحة، بل أصبحت هي بدورها مستوردا للسلاح».

ومن الواضح بالنسبة للأستاذ الباحث بمركز إفريقيا والشرق الأوسط للدراسات، أن نشاط فاغنر أدّى لنتائج عكسيّة بالنسبة لمصالح النظام الجزائري. «هذه القوات الآن مُتواجدةٌ بالقرب من الحدود الجزائرية، وقوات الجيش المالي بدأت تمارس سيادتها العسكرية في الشمال. وهو نفس الأمر بالنسبة للنيجر. الشيء الذي دفع النظام الجزائري إلى تكثيف نشر قواته على الحدود النيجيرية والمالية. هذا الوضع الجديد قد يدفعنا للتساؤل إن كانت فاغنر فعلا التي تعيد تشكيل الخريطة الجيو– سياسية بغرب القارة، تخدم مصالح المغرب ولو بطريقة غير مباشرة؟».

+ ٠ ٠٠٠
سبق للصحافة الفرنسيّة أن اتهمت الجزائر بضلوعها في تمويل تجنيد مرتزقة فاغنر. اتهامات نقلها موقع «ألجيري بارت» الإخباري، الذي أعلن أن الجزائر «وافقت على تمويل ما بين 50 في المائة إلى 70 في المائة من تكلفة صفقة جلب فاغنر إلى مالي».

فاغنر ما بعد بريغوجين

يُشدّد تقريرٌ للمختبر الرقمي للأبحاث الجنائية التابع للمجلس الأطلسي على أنه بالرغم من نقل قواتها المتمركزة في روسيا إلى بيلاروسيا بعد تمردها الفاشل «ما تزال مجموعة فاغنر على قيد الحياة ونشطة في إفريقيا».

وعلى الرغم من وفاة زعيمها، فقد عزّزت فاغنر بالفعل علاقة قوية مع قوات الدعم السريع، ومن المرجح أن تظل هذه العلاقات قوية مع سعي روسيا لتوسيع نفوذها في إفريقيا، والكلام هنا من تقرير لمعهد «نيو لاينز» الأمريكي حول مستقبل هذه القوات. إذ يرى كُتاب التقرير أن هناك فُرصا جديدة للتنظيم بالقارة السمراء. فـ«بينما يركز الغرب اهتمامه على الأولويات في أماكن أخرى، ستواصل فاغنر توسيع نفوذها في إفريقيا. وسوف تُحافظ على عملياتها في بلدان مثل جمهورية إفريقيا الوسطى ومالي، بينما ستقيم أيضًا علاقات جديدة مع القادة الأفارقة».

ويرى المصدرُ عينه أن انسحاب فرنسا من جمهورية إفريقيا الوسطى، الذي اكتمل في ديسمبر 2022، جاء وسط احتكاك متزايد بين البلدين وتزايُد المشاعر المُعادية لفرنسا بتدبير من موسكو. وفي الوقت نفسه، فإن الإعلان عن انسحاب قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة بالكامل من مالي يفتحُ الباب أمام استمرار وجود قوات فاغنر في هذا البلد. ولن تسمح روسيا لتداعيات مقتل بريجوزين، يزيد التقريرُ، بتعريض مكانتها في باماكو للخطر، مضيفا، من جهة أخرى، أنه خلال هذا العام «شوهدت قوات فاغنر في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث كانت تُقدم الدعم للقوات وسط تجدّد القتال في شرق البلاد. وفي أعقاب استيلاء المتمردين التوتسي على الأراضي بالقرب من الحدود مع رواندا وأوغندا، عاود جيش جمهورية الكونغو الديمقراطية الاشتباك، وتكبد خسائر فادحة. وتستغل فاغنر الوضع الأمني المتدهور لتوسيع نفوذها في القارة».

وفي إجابته على سؤال ماذا بعد بريغوجين، يعتقد كاتبو تقرير «نيو لاينز» أن روسيا تبحث عن زعيم جديد يُمكن أن يكون بمثابة شخصيّة عامّة بينما تستمر أعمال المجموعة في التوسع في جميع أنحاء إفريقيا، بحيث تهدف روسيا إلى إظهار عدم وجود انقطاع في عمليات فاغنر خلال هذه الفترة الانتقالية، وأن نفوذ فاغنر في إفريقيا لن يتراجع. ونطالع في الوثيقة أيضا أن وجود فاغنر في إفريقيا يستفيدُ من الانشغال الغربيّ خارج القارّة. «ويُظهر انسحاب الأمم المتحدة وفرنسا من القارّة أن الغرب ليس لديه مصلحةٌ في إنفاق الموارد لدعم الشركاء الأفارقة، وبينما يُركزُ على مجالات مثل الحرب في أوكرانيا، تُقدم فاغنر الدعم الأمنيّ الذي تحتاجه الحكومات الإفريقيّة بشدّة في مُواجهة تزايدُ عدم الاستقرار».

#assahifa_english

ASSAHIFA ENGLISH

Assahifa English is a digital version issued under the license of the «Assahifa» trademark, which is originally a Moroccan media organization that owns the news website «Assahifa.com», which publishes its content in Arabic.

The English version seeks to promote entrepreneurial journalism, tourism, economics, real estate, the art of living, luxury, travel, fashion and innovation.

Assahifa English targets the category of businessmen, contractors, Lovers of travel and the luxury of living, those who are interested in innovation and the most influential leaders in the economy and technology market, where the English language has become their base for investment in the future, as it is considered the language of business and finance in the world, and registers the fastest growth among foreign languages in the Kingdom of Morocco and the Middle East.

بطالة غير مسبوقة وإفلاس قياسي للشركات وأزيد من 600 مليار سنتيم تذهب لمهنيي النقل لضمان سكوتهم

الصحيفة – حمزة المتيوي

تقترب الحكومة المغربية الحالية من منتصف ولايتها، بعدما وجدت السُبل مُمهدة للشروع في عملها، منذ أكتوبر من سنة 2021، من خلال أغلبية مكونة من 3 أحزاب (التجمع الوطني للأحرار، والأصالة والمعاصرة، والاستقلال) استطاعت لوحدها الحصول على الأغلبية المطلقة في البرلمان بمجلسيه، بل وفي كل مجالس الجهات ومجالس الجماعات الكبرى، مُستندة إلى وعود براقة، كانت بمثابة «الأمل» للملايين من المغاربة.

لكن الفترة الماضية كانت كافية لترسيخ شعور عام بالإحباط، بل اليأس، من تغيُر الأمور نحو الأحسن، وكانت كفيلة بالوصول إلى قناعة راسخة مفادها أن حكومة عزيز أخنوش أبعد ما تكون عن تحقيق «الأحلام الوردية» التي رسمتها باجتهاد خلال الحملة الانتخابية، وهو أمر أكده تعاملها مع العديد من الملفات، التي تدعم الأرقام الرسمية الصادرة عن مختلف المؤسسات المعنية، فشلها في تدبيرها.

زمن المليون ونصف المليون عاطل

منذ أول خطاب له في البرلمان بصفته رئيسا للحكومة، أصر عزيز أخنوش على وضع عبارة «الدولة الاجتماعية»، شعارا لولايته، لدرجة أنه حين عرض برنامجه الحكومي أمام أعضاء مجلسي النواب والمستشارين وضع من بين الالتزامات العشرة الكبرى التي تعهد بها إحداث مليون منصب شغل في غضون السنوات الخمس التي يُفترض أن يقضيها على رأس السلطة.

لكن، ومع اقتراب ولاية الحكومة من منتصفها، تبدو وعود أخنوش أبعد ما تكون عن التحقّق، بعدما عرت الأرقام الرسمية الواقع، كاشفة عن تسجيل المملكة أرقاما مُخيفة في مجال التشغيل، حيث تجاوز تعداد العاطلين مليونا ونصف المليون مع متم سنة 2023، الأمر الذي مثّل صفعة لرئيس الحكومة، الذي يحاول الآن تدارك الأمر بإعلان «ترقية» التشغيل إلى مصاف الملفات ذات «الأولوية».

وليس من عادة أخنوش، نهائيا، أن يعلن عن فشله أو فشل أعضاء حكومته في التعامل مع ملف معين، فهو إما يلجأ للتحجج بالظرفية العالمية، أو يُحمل المسؤولية للحكومات السابقة، أو يضخم أرقاما على حساب أخرى حتى يُسوق للفشل على أنه «إنجاز»، لكنه مع ملف الشغل تحديدا عَدمَ الوسيلة لذلك، مُكتفيا بتصنيف التشغيل من بين «الإشكاليات المعقدة التي تتطلب تجاوز الأجندات السياسية».

«الاعتراف الضمني» لأخنوش بهذه «الكارثة الاجتماعية»، وعجزه عن تغطيتها عبر الترويج لـ «التحولات التي أحدثتها الحكومة الحالية على المستويين الاجتماعي والاقتصادي»، مردُه أساسا إلى أن الأرقام صادرة عن المندوبية السامية للتخطيط، خرجت إلى العلن بتفصيل كفيل بإثبات مسؤولية الحكومة على تنامي أرقام الباحثين عن العمل في الوسطين الحضري والقروي.

ووفق المذكرة الإخبارية الصادرة عن المندوبية، شهر فبراير الماضي، فإن معدل البطالة على المستوى الوطني ارتفع من 11,8 في المائة نهاية سنة 2022 إلى 13 في المائة مع متم 2023، وهو الرقم الأسوأ على الإطلاق منذ سنة 1999، مبرزة أن المعدل انتقل من 5,2 في المائة إلى 6,3 في المائة بالوسط القروي، ومن 15,8 في المائة إلى 16,8 في المائة، بالوسط الحضري.

وجاء في الوثيقة نفسها أن حجم البطالة ارتفع بـ 138.000 شخص، منتقلا من 1.442.000 شخص في سنة 2022 إلى 1.580.000 شخص في سنة 2023، وهو ما يعادل ارتفاعا بنسبة 10 في المائة، ونتج ذلك عن نُمو قدره 98.000 عاطل عن العمل بالوسط الحضري و40.000 بالوسط القروي.

وحسب النوع الاجتماعي، ارتفع معدل البطالة بـ 1,2 نقطة لدى الرجال، لينتقل من 10,3 إلى 11,5 في المائة وبـ 1,1 نقطة لدى النساء، منتقلا من 17,2 إلى 18,3 في المائة، كما ارتفع هذا المعدل لدى حاملي الشهادات بـ 1,1 نقطة، منتقلا من 18,6 إلى 19,7 في المائة، وبـ 0,7 نقطة في صفوف الأشخاص الذين لا يتوفرون على أي شهادة، منتقلا من 4,2 إلى 4,9 في المائة.

وتأكيدا على المسؤولية الراهنة للحكومة، أكدت الوثيقة أن سنة 2023 شهدت زيادة نسبة الأشخاص المُفتقدين للشغل حديثا، حيث ارتفعت نسبة الأشخاص العاطلين عن العمل لمدة أقل من سنة من 31,3 إلى 33,3 في المائة، وانخفض متوسط مدة البطالة من 33 شهرا إلى 32 شهرا، ووجد 27,8 في المائة من العاطلين أنفسهم في هذه الوضعية بعد انتهاء الدراسة أو التوقف عنها و27 في المائة بعد الفصل أو توقف نشاط المؤسسة المشغلة.

> تجاوز تعداد العاطلين مليونا ونصف المليون مع متم سنة 2023، الأمر الذي مثّل صفعة لرئيس الحكومة، الذي يحاول الآن تدارك الأمر بإعلان «ترقية» التشغيل إلى مصاف الملفات ذات «الأولوية».

وجاء في مذكرة مندوبية التخطيط أن حجم الشغل الناقص خلال الفترة نفسها، انتقل من 972.000 إلى 1.043.000 شخص، حيث ارتفع من 520.000 إلى 560.000 بالوسط الحضري ومن 452.000 إلى 483.000 بالوسط القروي، وهكذا، انتقل معدل الشغل الناقص من 9 في المائة إلى 9,8 في المائة على المستوى الوطني، ومن 8,1 إلى 8,7 في المائة بالوسط الحضري ومن 10,4 إلى 11,6 في المائة بالوسط القروي.

حكومة أخنوش في منتصف ولايتها.. زرعت الأوهام وحصدت الفشل!

طوفان الإفلاس يضرب الشركات

في 14 أكتوبر من سنة 2022، وخلال خطابه أمام البرلمان بمجلسَيه عند افتتاح السنة التشريعية، خصص الملك محمد السادس نصف المدة تقريبا للحديث عن ملف الاستثمار، في ما بدا أنه مُحاكمة علنية للسياسات الحكومية بخصوص هذا الموضوع، الذي تُثبت الأرقام، سنة بعد أخرى، أنه أصبح مُتَفَلِّتاً من يد الحكومة على الرغم من الارتباط الوثيق بين هذا القطاع وبين التشغيل، حتى وإن كان رئيسها بنفسه رجل أعمال، ويتصدر دوريا قوائم «فوربس» لأغنى أغنياء المغرب.

وبشكل مباشر، وضع العاهل المغربي الحكومة والأبناك والمراكز الجهوية للاستثمار أمام مسؤولياتها، مبرزا أن الرهان حاليا ينصب على «الاستثمار المنتج، رافعة أساسية لإنعاش الاقتصاد الوطني وتحقيق انخراط المغرب في القطاعات الواعدة، لأنها توفر فرص الشغل للشباب، وموارد التمويل لمختلف البرامج الاجتماعية والتنموية»، وأضاف «ننتظر أن يعطي الميثاق الوطني للاستثمار دفعة ملموسة على مستوى جاذبية المغرب للاستثمارات الخاصة، الوطنية والأجنبية». وفي انتقاد صريح للوضع الراهن، قال الملك إن هذا الأمر يتطلب رفع العراقيل، التي لا تزال تحول دون تحقيق الاستثمار الوطني لإقلاع حقيقي، على جميع المستويات، فالمراكز الجهوية للاستثمار، حسب العاهل المغربي، مطالبة بالإشراف الشامل على عملية الاستثمار في كل المراحل والرفع من فعاليتها وجودة خدماتها، في مواكبة وتأطير حاملي المشاريع حتى إخراجها إلى حيز الوجود، وفي المقابل، ينبغي أن تحظى بالدعم اللازم من طرف جميع المتدخلين، سواء على الصعيد المركزي أو الترابي.

وأعلن الملك أنه لتحقيق الأهداف المنشودة، وجه الحكومة، بتعاون مع القطاع الخاص والبنكي، لترجمة التزامات كل طرف في تعاقد وطني للاستثمار، ويهدف هذا التعاقد لتعبئة 550 مليار درهم من الاستثمارات، وخلق 500 ألف منصب شغل، في الفترة بين 2022 و2026.

وبعدها بأيام، وتحديدا يوم 18 أكتوبر 2022، ترأس الملك اجتماعا وزاريا كانت مُخرجاته تعبر عن الحاجة الملحة لتنزيل مضامين الخطاب على أرض الواقع، حين وجه تعليمات للحكومة بتفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار، وإضفاء دينامية جديدة على الاستثمار العمومي، بتوجيهه إلى «مشاريع البنيات التحتية والاستراتيجيات القطاعية الطموحة، بما يعزز تنافسية المنتوج الوطني، وتقوية السيادة الوطنية، على المستوى الغذائي والصحي والطاقي»، مستدعيا على عجل وزير الاقتصاد والمالية السابق، محمد بن شعبون، من منصبه سفيرا في فرنسا، لتولي مهام إدارة الصندوق

ويُعبر السحب الضمني لملف الاستثمارات من يد الحكومة، عن درجة عدم الرضا تجاه أدائها في تدبير هذا القطاع، الأمر التي تشهد به أرقام الجهات المختصة، وتحديدا الرقم القياسي للشركات التي أعلنت إفلاسها منذ سنة 2021، والذي تجاوز في المجمل 37 ألف شركة أعلنت وصولها إلى الباب المسدود بشكل رسمي من خلال المسطرة القضائية.

ووفق معطيات مكتب «أنفوريسك»، المتخصص بالمعلومات القانونية والمالية حول الشركات المغربية، فإنه مع متم سنة 2023 أعلنت 14.245 شركة إفلاسها، مقابل حوالي 12.499 شركة سنة 2022، أي بارتفاع قدره 15 في المائة، في حين كانت 10.600 شركة قد أفلست سنة 2021، أي أن الأمر يتعلق بمسار تصاعدي متسارع، يتفوق حتى على الرقم الذي أعلنت عنه المؤسسة نفسها سنة 2022، الموصومة بتفشي جائحة «كوفيد 19» والأزمة الاقتصادية التي رافقتها، إذ حينها كان الرقم في حدود 6700 شركة، وقبلها بعام كان 8400 شركة.

وفي أبريل من سنة 2023، أي بعد 6 أشهر من تحرك الملك لتدارك الأمر، كشف تقرير صادر عن شركة التأمين الدولية «أليانز تريد» أن المغرب احتل الرتبة الرابعة عالميا من حيث الشركات المُعرضة للإفلاس، بعد كل من بولندا وإسبانيا وهنغاريا، بما مجموعه 13 ألف شركة، أي بارتفاع نسبته 5 في المائة عن الرقم المسجل قبل ذلك بعام واحد، وربط التقرير بين ذلك وبين ارتفاع معدل البطالة من جهة، وتراجع الثقة لدى أصحاب الشركات الصغيرة في استمرار استثماراتهم بالمغرب.

ملايير للنقل من خارج المقاصة

أعلنت الحكومة بشكل رسمي، عن إطلاق عملية التسجيل للحصول على دعم إضافي لفائدة مهنيي النقل الطرقي بالمغرب، ابتداء من 8 مارس 2024، في تمديد جديد للقرار الصادر في مارس من سنة 2022 عن رئاسة الحكومة، والذي من المفروض

> في أبريل من سنة 2023، أي بعد 6 أشهر من تحرك الملك لتدارك الأمر، كشف تقرير صادر عن شركة التأمين الدولية «أليانز تريد» **أن المغرب احتل الرتبة الرابعة عالميا من حيث الشركات المُعرضة للإفلاس، بعد كل من بولندا وإسبانيا وهنغاريا، بما مجموعه 13 ألف شركة، أي بارتفاع نسبته 5 في المائة عن الرقم المسجل قبل ذلك بعام واحد**

أنه كان يتعلق بإجراء استثنائي بهدف «التخفيف من آثار ارتفاع أسعار المحروقات بالسوق الداخلي بفعل التصاعد المستمر للأسعار دوليا».

ويمثل هذا الأمر إحدى العناوين العريضة لحالة «التوهان» التي تعيشها الحكومة الحالية، فمن جهة قررت المرور إلى مرحلة «الإعدام» التدريجي لصندوق المقاصة، ورفضت، حتى في الفترة التي بلغت فيها أسعار المحروقات ذروتها في السوق الوطنية، إعادة الدعم العمومي لهذا المجال بما يُخفف من ضغط الغلاء على المواطنين، ومن جهة أخرى واصلت «تسريب» الملايير إلى «المهنيين» بشكل تحوم حوله العديد من علامات الاستفهام.

ففي أكتوبر من سنة 2023، أعلنت وزارة الاقتصاد والمالية أن إجمالي ما جرى إنفاقه على عملية الدعم هذه، وصل إلى حوالي 6 مليارات درهم خلال 21 شهرا، في حين أن ميزانية وزارة النقل واللوجيستيك كاملة، وفق وثيقة ميزانية السنة المالية 2024، تصل إلى 10,6 مليارات درهم، ولم تكن تزيد عن 7,6 مليارات درهم سنة 2023.

هذا الرقم يستحق الوقوف عنه، ارتباطا بتعامل الحكومة الحالية بملف صندوق المقاصة، فأرقامها تتحدث عن تقليص المبالغ المخصصة لهذا الصندوق، لتنتقل من 26 مليار درهم في وثيقة الميزانية الخاصة بالسنة الماضية، إلى 16,35 مليار درهم بالنسبة للعام الجاري، بما يغطي بشكل جزئي أسعار القمح والسكر وغاز البوتان، المواد التي سيُرفع عنها الدعم تدريجيا سنة بعد أخرى.

وتُبرر الحكومة تقليص الدعم العمومي على المواد الأساسية بشروعها في صرف الدعم المباشر الذي استهدف في مرحلته الأولى، وفق أرقام رسمية، مليون أسرة قبل متم سنة 2023، بالإضافة إلى مساعيها لتنزيل رؤيتها لـ«الدولة الاجتماعية»، وهو نفسه الدافع الذي تستند عليه للتشبث برفضها إرجاع الدعم العمومي المباشر للمحروقات.

ويرتبط رفع الدعم عن المحروقات بقرار تحرير أسعارها المُطبق منذ سنة 2015، والذي استفادت منه شركات المحروقات بشكل كبير، وفي مقدمتها الفاعل الأول شركة «أفريقيا»، المملوكة لرئيس الحكومة عزيز أخنوش، وهي أيضا تتصدر قائمة الشركات التسع التي أدانها مجلس المنافسة، رفقة الجمعية المهنية الممثلة لها، بالتورط في ممارسات احتكارية غير قانونية.

وفي المحصلة فإن 6 مليارات درهم من المال العام، في انتظار تحديث الأرقام، ذهبت لدعم مهنيي قطاع النقل دون أن تمر من صندوق المقاصة، في خطوة ضمنت صمت هؤلاء عن الارتفاع الصاروخي في أسعار المحروقات، من جهة، ومن جهة أخرى حَمت الشركات من أي تسقيف مُحتمل للأسعار، وكل ذلك على حساب المواطن المغربي الذي يملك سيارة أو دراجة نارية، والذي أُخرج من المعادلة تماما.

الصحيفة
ASSAHIFA.COM

#assahifa
www.assahifa.com

اكتشف...
النسخة الإنجليزية

#assahifa_english
ASSAHIFA
ENGLISH